جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الشعبة : علوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

دور التدقيق المحاسبي في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر مستغانم

مقدمة من طرف الطالب : **تحت إشراف الأستاذ**

حمو حبيب **برياطي حسين**

الصلة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	برياطي حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	ولد سعيد محمد	استاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

إهداء

إلى من أعطتني الحب والحنان، وعلمتني العطاء والتسامح، ورأتني أخطوا الخطوات الأولى في حياتي ورأتني أكبر أمام أعينها،

إلى أمي الحبيبة.....أطال الله في عمرها.

إلى الذي تعلمت منه كيف تكون الحياة، وتعب من أجلى إلى من كان ولازال رغما عن غيابه سندا لي في الحياة، إلى أبي العزيز رحمه الله و جعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى الذين وقفوا بجانبي فكانوا بمثابة سندا لي، فدعوا الله لي أن يوفقني في هذا العمل.

إلى أجمل هدية أهدتني إياها أمي، إلى إخوتي..... حليمة، اسماء ،عبد القادر و خديجة .

الى اصدقائي و رفقائي في درب العلم دون ذكر الاسماء .

كما لا انسى موظفي مؤسسة زيغام عبد القادر للترقية العقارية .

إلى جميع زملائي في الدفعة تدقيق ومراقبة التسيير 2019 ، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من ساعدني طيلة انجاز هذه الدراسة.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

<u>الحبيب</u>

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

{لئن شكرتم لأزيدنكم}

لا يسعنا إلا أن نسجد لله سبحانه وتعالى حمدا وشكرا على عظيم نعمته وجزاء فضله وعلى عونه وتوفيقه في إتمام هذه الدراسة.

وبعد، أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل "برياطي حسين" وذلك على قبوله الإشراف على هذه الدراسة، فقد كان نعم الموجه والمرشد فله مني عظيم الشكر والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الكرام مؤطريدفعة 2019 على توجيهاتهم القيمة، حفظهم الله ورعاهم.

كما ولا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل مسبقا إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في إتمام هدا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

الحبيب

مقدمة
عامة

عملية تدقيق الحسابات ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب ، عرفها الإنسان بشكل بدائي منذ بدا الفرد مزاولة نشاطه لإشباع حاجاته و حاجات غيره ، فلهذا تشهد المؤسسات الاقتصادية تطورات مستمرة من يوم لأخر ، تشمل عادة توسع في أنشطتها و تعددها و كبر حجمها ، لكنها تواجه بالمقابل العديد من القيود الداخلية و الخارجية تعجزها في غالب الأحيان عن المتابعة الجيدة لأداء المهام و الأنشطة على أكمل وجه .

و مع التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن و كذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية و توسيع نطاق المبادلات التجارية و تشابكها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة و هيئات لها مصالح بشكل مباشر او غير مباشر في المؤسسة مما اوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة و كذا النشاطات التي تقوم بها .

و بظهور الثورة الصناعية ظهرت الحاجة إلى تكوين الشركات الكبرى الصناعية ، و ازداد الاهتمام بأنظمة المحاسبة و تدقيق الحسابات معا باعتبار ان نشأت مهنة تدقيق الحسابات و تطورها ، حيث تبدأ عملية تدقيق الحسابات بعد أن تتم عملية المحاسبة ، و مع انتشار الشركات و تنوع أعمالها و تعقد و تشابك عملياتها و توسعها ، و ما تميزت به الشركات بانفصال الملكية عن الإدارة و بالمسؤولية المحدودة للمساهمين ، برزت الحاجة إلى الاستعانة بإدارة مهنية لها من الكفاءة ما يمكنها من فحص أعمال الشركات و بث الطمأنينة في نفوس المساهمين ، و قد رؤى ان تكون هذه الأداة متمثلة في عدد من المحاسبين المدربين و المؤهلين علميا و عمليا ، أطلق عليهم اسم مراقبوا الحسابات او مدققوا الحسابات .

و لكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه ، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد و الموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر ، و على هذا الأساس نشأت المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات

لقد كان لظهور الثورة الصناعية اثر كبير على الأنشطة الاقتصادية من حيث تنظيمها و عملها بحيث يظهر هذا جليا من خلال انفصال الملكية عن التسيير على خلاف ما كان سابقا و بالتالي لم يعد للمالك أي دخل في المؤسسة من ناحية تسييرها و مراقبته ، بحيث جعله لا يتطلع بشكل مباشر و كافي على واقع المؤسسة الحقيقي و كدا وجهة رأس ماله المساهم به في المؤسسة ن و منه أصبح من الضروري وجود طرف ثالث أخر محايد كواسطة بينه و بين المؤسسة يطلع من خلالها المتعاملين على حالة المؤسسة و في نفس الوقت يقدم النصح للإدارة من اجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات لتي قد تحدث و ذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة المعنية بالاعتماد على وسائل إجراءات خاصة .

الإشكالية الرئيسية :

ما مدى تأثير التدقيق المحاسبي على تحسين أداء المؤسسة ؟

الاسئة الفرعية :

هل تعتبر وظيفة التدقيق ذات أهمية في المؤسسة الاقتصادية ؟

هل تؤثر وظيفة التدقيق على أداء المؤسسة الاقتصادية ؟

الفرضيات :

يمكن أن تعتبر وظيفة التدقيق ذات أهمية في المؤسسة الاقتصادية.

يرتبط تأثير وظيفة التدقيق بمدى فعالية تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة:

حاجة المؤسسات الاقتصادية للتدقيق المحاسبي نتيجة للدور الفعال الذي يلعبه داخل المؤسسة و خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها المحيط الذي تنشط فيه.

محاولة إبراز أهمية و فعالية التدقيق المحاسبي و تطبيقها في واقع المؤسسات الاقتصادية

إظهار مدى تأثير وظيفة التدقيق المحاسبي في المؤسسة .

حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتدقيق المحاسبي خاصة بعد التحولات الاقتصادية .

أهداف و أهمية الدراسة:

<u>أهداف الدراسة:</u>

التعرف على واقع وظيفة التدقيق المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

إظهار فعالية التدقيق المحاسبي من خلال معرفة موصفات التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية محل الدراسة

إظهار الأعمال التي تقوم بها وظيفة التدقيق المحاسبي و مدى مساهمتها في خلق قيمة مضافة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التدقيق المحاسبي يعتبر كأداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها ، بحيث أنها تعمل على تقييم و تطوير نظام الرقابة الداخلية من اجل كشف و إدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة ، كما تعمل على التأكد من تطبيق الإجراءات و اللوائح ، و بالتالي فالتدقيق المحاسبي يساهم في تحين أداء المؤسسة الاقتصادية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية :

دراسة حالة مؤسسة زيغام عبد القادر للترقية العقارية .

- الحدود الزمنية : تمت الدراسة خلال الثلاثي الثاني سنة 2019

منهج الدراسة :

لتحقيق الاهداف و الاجابة عن التساؤلات و اثبات الفرضيات السابقة تم تقسيم الدراسة الى قسمين الاول نظري يقوم على المنهج الوصفي و التحليلي حيث هما الفصلين الاولين اما الفصل الثالث يقوم على دراسة حالة مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر.

صعوبات الدراسة:

عند القيام باعداد البحث واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها :

1. عدم توفر المراجع الكافية فيما يخص هذا الموضوع .
2. قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر.
3. صعوبة الحصول على معلومات نظرا لحساسية الموضوع.
4. ايجاد صعوبة بالنسبة لترجمة التقارير من اللغة الفرنسية الى العربية.

خطة و هيكلة البحث:

سعيا للاجابة على اشكالية الدراسة و تحقيق اهدافها تناولنا في هذا الموضوع ثلاث فصول :

الفصل الاول يتعلق بمفاهيم حول التدقيق المحاسبي و يتضمن مبحثين المبحث الأول يتمثل في ماهية التدقيق المحاسبي و المبحث الثاني يتمثل في دور و اثر التدقيق في المؤسسة .

اما الفصل الثاني يتعلق بفعالية التدقيق في الرفع من مردودية المؤسسة و قد تضمن مبحثين

المبحث الأول يتمثل في ماهية المردودية و مؤشراتها ، و المبحث الثاني يتمثل في علاقة التدقيق المحاسبي في الرفع من مردودية المؤسسة.

اما الفصل الثالث تناولنا دراسة حالة مؤسسة الترقية العقارية

EURL Zigham Abdelkader

الفصل الأول:

مفاهيم التدقيق المحاسبي

تمهيد :

يرجع اصل التدقيق الى العصور الوسطى و التدقيق في المعنى الحديث يعود الى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى الى حيز الوجود و تطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة و يعود التدقيق في شكله البسيط الى الطور فيي النظام المحاسبي المالي بشكل اساسي كما تعتبر مهنة التدقيق من المهن العتيقة في الدول المتقدمة ، ولها تقاليدها و مسؤوليتها المهنية التي تحددها جمعيات و نقابات المحاسبين و المدققين ، و لقد ساهمت مهنة التدقيق بشكل كبير في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات للحفاظ على اموال المستثمرين و المقرضين و حماية مصالح الجهات الاخرى ذات العلاقة .

و لهذا خصصنا المبحث الاول كمفاهيم حول التدقيق المحاسبي لنتعرف من خلاله على مفهوم التدقيق المحاسبي و الاهداف الاساسية له و كذلك اهمية دور التدقيق الذي يلعبه لتحقيق اغراض اقتصادية و العلاقة الموجودة بين المحاسبة و التدقيق.

المبحث الأول : ماهية التدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق ميدان واسع حيث عرف تطورات كبيرة متواصلة ، ادت به الى ان يحتل اهمية بالغة لدى المؤسسات و الاطراف المعنية ، و ذلك من خلال فحص انظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات و السجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا انتقاديا، من هنا سوف نتعرف على مفهوم التدقيق.

و عموما يمكن حصر ماهية التدقيق العامة في النقاط التالية :

. التدقيق العام هو عملية منتظمة لذلك يفترض من ان المدقق يقوم باعداد برنامج التدقيق الذي يساعده في عملية الفحص .

. اثناء تنفيذ المدقق لمهامه يجب عليه الاعتماد على ادلة الاثبات الكافية و التي تناسب لحدث الاقتصادي و ذلك من اجل تقييمه بصفة دقيقة و محكمة .

. المدخل الشخصي للمدقق يمثل دور اساسيا لاجراء المقارنة بين العناصر محل الفحص و الارشاد و المعايير الموضوعية .

تنتهي عملية التدقيق دائم بتقرير يقوم المدقق من خلاله بالتعبير عن رايه بكل موضوعية كما يشكل الاستنتاجات و التوجيهات الخاصة بالمسالة محل الفحص ، حيث لهذا التقرير اهمية كبيرة لان شكل همزة وصل بين القائم بعملية التدقيق و كذا الهيئة او الوظيفة الخاضعة للتدقيق و مستخدم المعلومات.

المطلب الاول : مراحل تطور التدقيق

نشات و تطورت مهنة التدقيق نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل ، الجماعات و اصحاب رؤوس الاموال و الحكومات ، على الذين يتولون عمليات التحصيل ، الدفع و تخزين الموارد نيابة عنهم.

لم يظهر التدقيق الا بعد ظهور المحاسبة و قد كان يتم عن طريق الاستماع ، فاصل كلمة تدقيق مشتق من الكلمة اللاتينية { أودير} اي الاستماع ، حيث ان المدقق يستمع الى القائمين على تسجيل العمليات المالية المثبتة في السجلات الحكومية و هو المجال الذي كان يتم فيه تفويض السلطات و يحتاج الى التدقيق و التفتيش.

التطور التاريخي للتدقيق :

كان التطور التاريخي للتدقيق نتيجة لتطور اهدافه ، الى جانب البحوث المتواصلة نظريا و عمليا، بغية تكييفه مع التطورات الكبرى التي عرفتها و التي لا تزال تشهدها حركة التجارة العالمية عامة و المؤسسة الاقتصادية خاصة .

و بالاعتماد على الوثائق التاريخية يتبين لنا ان المصريين القدماء كانو يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتاكد من صحتها ، و في ذلك الحين كان المدقق وقتها يستمع لما يتم قرائته من الحسابات المسجلة في الدفاتر للوقوف على مدى صحتها .

في عام 1581 ظهرت اول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينيسيا ، و مع زيادة الحاجة الى هذه المهنة ما لبث و ان قامت الدول الاخرى الى تنظيم هذه المهنة ، و كان لبريطانيا فضل السبق في تنظيم هذه المهنة .

و عندما انشئت جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 و من ثم في فرنسا عام 1881 و الولايات المتحدة عام 1882 و المانيا عام 1896 .

اما في الشرق العربي فكان لمصر فضل السبق في هذا المجال ، مزاولة المهنة دون تنظيم حتى عام 1909 عند صدور اول قانون لتنظيم مزاولة مهنة التدقيق و في سوريا صدر القانون المنظم للمهنة عام 1958[1].

المطلب الثاني : مفهوم التدقيق المحاسبي

لقد تعددت مفاهيم التدقيق بين مختلف المؤلفين و الباحثين و هذا ما يؤدي الى عرض بعض منها لاستخلاص تعريف شامل و عام له .

التعريف الاول: هو عملية فحص شامل للسجلات او الحسابات او الاجراءات التي يقوم بها شخص مؤهل و مدرب على هذه الاعمال تدريبا خاصا و الهدف من تدقيق الحسابات هو تقرير ما اذا كانت المصروفات التي انفقت و المبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة و ما اذا كانت الاصول قد قيمت تقييما صحيحا و ما شابه ذلك و قد يقوم بتدقيق الحسابات موظف من داخل الشركة او شخص اخر من خارج الشركة يعين او يكلف خصيصا بالقيام بهذه المهمة و في اعمال الشركات العادية يكون الهدف الاساسي من تدقيق الحسابات تقرير ما اذا كانت الشركة تحفظ حساباتها و بياناتها و تمسك دفاترها و سجلاتها وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما و ما اذا كانت هذه الحسابات و البيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة و عادلة [2].

التعريف الثاني : التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ و المعايير و القواعد و الاساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لانظمة الرقابة الداخلية و البيانات المثبتة في الدفاتر و السجلات و القوائم المالية للمشروع بهدف ابداء راي فني محايد في تعبير القوائم الفنية الختامية عن نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة و عن مركزه المالي في نهاية فترة محددة [3].

و منه يتضح ان التدقيق علم له مبادئ و معايير و قواعد متعارف عليها بين اصحاب هذه المهنة ، حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين ارسائها خلال حقبة طويلة من الزمن ، كما ان للتدقيق طرقه و اساليبه و اجراءاته التي تنظم عمل المدقق في فحصه لانظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية و للتدقيق اهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة و عن مركزه المالي في نهاية مدة محددة.

و تشمل عملية التدقيق :

[1] نصر صالح محمد ، نظرية المراجعة ، الطبعة 1 ، منشورات الدار الاكاديمية ، طرابلس ، 2011 ، ص34

[2] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003،ص9

[3] توفيق مصطفى ابو رقية، عبد الهادي اسحاق المصري، تدقيق و مراجعة الحسابات، طبعة1، دار الكندي للنشر و التوزيع ،اربد، الاردن، 2000،ص15

- الفحص : اي فحص البيانات و السجلات المحاسبية للتاكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها ، تحليلها و تبويبها . اي فحص القياس المحاسبي و هو القياس الكمي و النقدي للاحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة .
- التحقيق : و هو امكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لنتائج اعمال المؤسسة و مدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة خلال فترة معينة .
- التقرير : و هو بلورة نتائج الفحص و التدقيق و اثباتها بتقرير مكتوب يقدم الى الاطراف المعنية سواء كانت من داخل المؤسسة او من خارجها . و يعتبر التدقيق المنتوج النهائي لمهمة التدقيق [4].

المطلب الثالث: أنواع و مبادئ و أهداف التدقيق

انواع التدقيق المحاسبي :

يمكن تصنيف عملية تدقيق الحسابات الى عدة تبويبات و كل تبويب يتضمن انواع مختلفة لعملية تدقيق الحسابات و كل نوع من هذه الانواع ينظر للموضوع من ناحية مختلفة حيث ان مفهوم تدقيق الحسااات و مبادئه العلمية لا تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر منها الى عملية دقيق الحسابات .

و بناءا على ما تقدم يمكن حصر انواع التدقيق في التبويبات التالية :

- **اولا:** من حيث النطاق :

التدقيق الكامل :

و هو التدقيق الذي يخول للمدقق اطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه و لا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة و انما يخضع التدقيق للمعايير المتعارف عليها و يتعين على المدقق في نهاية الامر ان يقدم الراي الفني المحايد عن مدئ عدالة القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص و المفردات التي شملتها اختباراته حيث ان مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص و يلاحظ في هذه الحالة ان للمدقق الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختباراته.

و لذلك يناسب هذا النوع المنشات الصغيرة او تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية و هذا يعني ان المنشات الكبيرة عندما تعتمد هذا النوع من التدقيق فان ذلك يتوقف على متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية او ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباراته .

[4] رزق ابو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر،عمان،الاردن،2015،ص25

التدقيق الجزئي :

و هو التدقيق الذي يقتصر فيه عمل المدقق على بعض العمليات المعينة اي ان التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق او المجال .

و يراعى ان الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها و في هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال او نطاق التدقيق المكلف به و لذلك يتطلب الامر وجود اتفاق كتابي يبين حدود التدقيق و الهدف منه .

و من الامثلة عن التدقيق الجزئي

.الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقبوضات و مدفوعات .

.الاتفاق على تدقيق العمليات الخاصة بالمخازن .

.الاتفاق على تدقيق العميات الاجلة خلال فترة معينة .

.الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط .

.الاتفاق على دراسة قدرة المنشاة على سداد الالتزامات .

و من ما سبق يمكن التوصل الى ان تدقيق المنشات سواء كان كامل او جزئي يتوقف على الالزام القانوني لهذه المنشات و علاقتها بالملاك و لذلك فان الشركات المساهمة تتبع التدقيق الكامل بينما شركات الاشخاص و المنشات الفردية فان ذلك يتوقف على طبيعة الاتفاق [5].

- **ثانيا** : من حيث مدى الفحص

التدقيق التفصيلي :

و هو التدقيق الذي كان سائدا في بداية عهد المهنة و فيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات للتاكد من ان جميع العمليات مقيدة بانتظام و انها صحيحة كما انها خالية من الاخطاء و الغش و التلاعب .

و لذلك يتناسب هذا التدقيق مع المنشات الصغيرة و لا يتناسب مع المنشات الكبيرة لانه سيؤدي الى زيادة اعباء التدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت و التكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتها .

[5] سهير شعراوي جمعة، اصول المراجعة، الطبعة السادسة، مصر، 2001،ص31

التدقيق الاختباري :

و هو التدقيق الذي يعتمد على اقناع المدقق بصحة و سلامة نظام الرقابة الداخلية

و يتم هذا التدقيق باتباع المدقق احدى الاساليب التالية

ا. التقدير الشخصي (العينات الحكمية)

ب . علم الاحصاء (العينات الاحصائية)

و اتباع المدقق لاحدى الاساليب يعتمد على الخبرة و مدى المام المدقق بالمفاهيم الاحصائية مثل المجتمع العينة الوسط الحسابي التشتت التوزيع الطبيعي و كذلك طرق اختيار العينات الاحصائية .....الخ

و لذلك يعتبر التدقيق الاختباري هو الاساس السائد للعمل الميداني الا ان التدقيق التفصيلي يمثل الاستثناء لذلك الاساس

و من الجدير بالذكر التفرقة بين التدقيق الكامل و التدقيق التفصيلي من جهة و التدقيق الجزئي و التدقيق الاختباري من جهة اخرى و ذلك لتجنب الخلط بين هذه الانواع .

التدقيق الكامل قد يكون تفصيليا اذا تم فحص جميع القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات في حين انه قد يكون اختباري اذا تم فحص جزء معين من القيود و الدفاتر و السجلات و المستندات .

التدقيق الجزئي قد يكون تفصيليا اذا تم فحص جميع العمليات التي يشتمل عليها ذلك الجزء محل التدقيق و قد يكون اختباري اذا تم اختيار عينة من مجموع مفردات هذا الجزء[6] .

- **ثالثا** : من حيث التوقيت

التدقيق النهائي :

يعد التدقيق النهائي مناسبا للمنشات الصغيرة و المتوسطة الحجم و ذلك لان المدقق يبدا عمله بعد اقفال الدفاتر و ترصيد الحسابات و في هذا ضمان لعدم حدوث اي تعديل للبيانات بعد تدقيقها كما انه يؤدي الى عدم حدوث ارباك في العمل داخل المنشاة و ذلك لعدم تردد المدقق و مساعديه على المنشاة بالاضافة الى انه يؤدي الى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق

و لكن يؤخذ على التدقيق النهائي الاحتمالات التالية :

[6] محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الاساسية و اليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية، الدار الجامعية، مصر ،2002،ص30

أ. تاخر الانتاج

ب . حدوث ارتباك في مكتب المدقق

ج . عدم اكتشاف الغش و الاخطاء و التلاعب

د . عدم فيام المدقق بالفحص على المستوى المطلوب

و ترجع هذه الاحتمالات الى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية تدقيق الحسابات و ذلك لان المدقق يلتزم بانهاء عملية التدقيق و ابداء الراي الفني المحايد في مواعيد محددة وفقا لقانون الشركات و نظام الشركة او ما اذا كانت تواريخ السنة المالية للشركات واحدة او متقاربة و كذلك نتيجة ضغط العمل في مكتب المدقق.

التدقيق المستمر:

يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المنشاة من وقت الى اخر او على فترات دورية او غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبية التي تمت و بمعنى اخر يعد التدقيق المستمر التدقيق الذي يتم اولا باول خلال السنة المالية .

و لذلك فان هذا النوع يعد مناسبا لشركات الاموال و غيرها من المنشات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج الى وقت طويل نسبيا لفحصها كما انها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعده عى التوسع في عملية التدقيق و بالتالي تلافي او تقليل فرص ارتكاب الغش و التلاعب فضلا عن ذلك سرعة اكتشاف الاخطاء

و لذلك يطلق عليه التدقيق المانع او المصحح في وقت واحد بالاضافة الى ما سبق فان اتباعه يؤدي الى القضاء على عيوب التدقيق و ارتباك العمل في مكتب المدقق .

و على الرغم من مزايا التدقيق المستمر الا ان اتباعه قد يبرز بعض العيوب اهمها :

. ارتباك العمل في منشاة محل التدقيق

. انه تدقيق غير متصل

. توطيد العلاقات بين المدقق و موظفي المنشاة

ز لكن يمكن معالجة هذه العيوب من خلال قيام المدقق باعداد برنامج للتدقيق على اساس مراعاة مواعيد العمل و كذلك استخدام الرموز و العلامات للعمليات التي تم تدقيقها و كذلك يمكن للمدقق عمل مذكرات بارصدة الحسابات التي تم تدقيقها .

و ماهو جدير بالذكر ان كل من التدقيق النهائي و المستمر يمكن للمدقق ان يؤديهما على اساس تفصيلي او اختباري [7].

- **رابعا** : من حيث القائم بعملية التدقيق

التدقيق الداخلي :

و هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من داخل الوحدة الاقتصادية و يهدف بالدرجة الاولى الى خدمة الاداة عن طريق التاكد من ان النظام المحاسبي كفؤ و يقدم بيانات سليمة و دقيقة للادارة .

و يمثل احد فروع الرقابة الداخلية و اداة في يد الادارة تعمل على مدها بالمعلومات المستمرة بهدف اكتشاف و منع الاخطاء و التلاعب و الانحراف عن السياسات المرسومة .

التدقيق الخارجي :

يمكن تعريف التدقيق الخارجي بانه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر و سجلات المنشاة و مستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه اتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه و ذلك بهدف ابداء الراي الفني المحايد عن صدق و عدالة التقارير المالية للمنشاة خلال فترة معينة [8].

اهداف و اهمية التدقيق :

اولا : اهداف التدقيق

سنورد الأهداف المتوخاة من التدقيق في النقاط التالية :

أ. التحقق من اثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي او المادي

ب . التأكد من ان كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و الخصوم هي التزام عليها

ج . التأكد من صحة البيانات المثبتة في الدفاتر و السجلات المحاسبية من جهة ، و من جهة اخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومة شاملة و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

[7] محمد سمير صبان ، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره،ص35
[8] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقي ، مرجع سبق ذكره،ص28

د . تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها .

هـ . الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها و الافصاح عنها

و . ابداء راي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي له .

ز . التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة و المؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة و المعلن عنها[9] .

و هناك ايضا هدف الحماية و هدف البناء و هما كالتالي [10]:

هدف الحماية	هدف البناء
حيث يتم القيام باعمال الفحص و المراقبة بين الاداء الفعلي و المعايير الموضوعة مسبقا لكل من : . سياسة المؤسسة . . الاجراءات المحاسبية . . نظم الضبط الداخلي . . سجلات المؤسسة . . قيم المؤسسة . . انشطة التشغيل .	بمعنى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص و المطابقة و تقديم النصح للادارة ، و على ذلك يعمل المدقق الداخلي بالاضافة الى تدقيق العمليات المحاسبية و المالية على : . تحقيق مدى الالتزام بالسياسات و الاجراءات و الخطط الموضوعة . . التحقق من مدى سلامة اجراءات حماية الاصول . . اقتراح بتطوير و تحسين الاداء .

ثانيا : اهمية التدقيق :

التدقيق يلعب دورا مهما في الاوساط المالية و الاوساط الحكومية و في الاقتصاد ، و ذلك من خلال مدخلاته الا و هو المعلومات بمختلف انواعها حسب طبيعة و مجال التدقيق تستخدم القوائم المالية المدققة و تعتمدها في اتخاذ قراراتها و رسم سياساتها ، حيث ان القيام بعملية التدقيق يجب ان يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة و منه من يعتبر ان

[9] محمد فلاق، التدقيق الداخلي و علاقته بضبط الجودة في المؤسسات، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 11-12 اكتوبر 2010،ص359

[10] عبد الفتاح محمد صحن،فتحي رزف السوافيري، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2004،ص209

اهمية التدقيق تكمن في كونه وسيلة لا غاية و تهدف هذه الوسيلة الى خدمة طوائف ، هذه الطوائف يمكن تقسيمها الى خمسة اصناف :

أ . بالنسبة للمستثمرين :

ادى ظهور المؤسسات و المصانع الكبرى في اوروبا و الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية الى تزايد عدد المساهمين في هذه المؤسسات و بالتالي انفصال الملكية عن التسيير ، هذا ما جعل الحاجة الى التدقيق امر لابد منه ، حيث يتم تعيين مدقق مستقل و محايد يقوم بمراقبة تصرفات ادارة الشركة ، و يقوم بايصال المعلومات الى المستثمرين في الشركة للاطمئنان على اموالهم.

ب . بالنسبة لمجلس الادارة :

تعتمد ادارة المؤسسة على البيانات التي يتم اعتمادها من قبل المدقق المحايد و المستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات ، و بالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها ، كما انها وسيلة لاثبات ان دراسة المؤسسة قد مارست اعماله بنجاح مما يؤدي الى اعادة انتخاب و تجديد اعضاء مجلس الادارة لفترة اخرى و كذلك زيادة مكافاتهم .

ج . بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية :

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك و مؤسسات الاقراض ، و قبل ان توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فانها تقوم بفحص و تحليل المركز المالي و نتيجة الاعمال لتلك المؤسسات ، و ذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة .

د . بالنسبة لاجهزة الحكومة :

تعتمد بعض اجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الاغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي او رسم السياسات الاقتصادي للدولة او فرض ضرائب و لا يمكن للدولة القيام بتلك الاعمال دو بيانات موثوق فيها و معتمدة من جهات محايدة ، بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا و ابداء الراي الفني المحايد و العادل فيها .

هـ . بالنسبة للمجتمع :

اصبح للتدقيق دور مهم في المجتمع في ظل المسؤولية المجتمعية او الاجتماعية بالاضافة الى المسؤولية البيئية حيث ان للمدقق دور مهم في ارساء مبادئ التنمية المستدامة و حماية المستهلك[11] .

مبادئ التدقيق :

تجدر الاشارة الى ان تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد اركانه و هي :

. ركن الفحص .

. ركن التقرير .

و بناءا على ذلك فان مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها الى مجموعتين هما :

1. المبادئ المرتبطة بركن الفحص :

1.1. *مبدا تكامل الادراك الرقابي* :

و يعني هذا المبدا المعرفة التامة بطبيعة احداث المؤسسة و اثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة و علاقاتها بالاطراف الاخرى من جهة ، و الوقوف على احتياجات الاطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الاثار منجهة اخرى .

2.1. *مبدا الشمول في مدى الفحص الاختباري* :

يعني ان يشمل مدى الفحص جميع اهداف المؤسسة الرئيسية و الفرعية و كذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الاهمية النسبية لهذه الاهداف و تلك التقارير .

3.1. *مبدا الموضوعية في الفحص* :

و يشير هذا المبدا الى ضرورة الاقلال الى اقصى حد ممكن من التقدير الشخصي او التمييز اثناء الفحص و ذلك بالاستناد الى العدد الكافي من ادلة الاثبات التي تؤيد راي المدقق و تدعمه خصوصا اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات اهمية كبيرة نسبيا ، و تلك التي يكون احتمال حدوث الخطا فيها اكبر من غيرها .

[11] خلف عبد الله الوردات،دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية،الطبعة الاولى،الوراق للنشر و التوزيع،عمان،2014،ص37-40

4.1. *مبدا فحص مدى الكفاية الانسانية* :

و يشير هذا المبدا الى وجوب فحص مدى الكفاية الانسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الانتاجية لما لها من اهمية في تكوين الراي الصحيح لدى المدقق عن احداث المؤسسة و هذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها و هو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة و السلطة و الحوافز و الاتصال و المشاركة[12] .

2. **المبادئ المرتبطة بركن التقرير**:

1.2. *مبدا كفاية الاتصال* :

و يشير هذا المبدا الى مراعاة ان يكون التقرير او تقارير مدقق الحسابات اداة تنقل اثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الاهداف المرجوة من اعداد هذه التقارير.

2.2. *مبدا الافصاح* :

و يشير هذا المبدا الى مراعاة ان يفصح المدقق عن كل ما من شانه توضيح مدى تنفيذ الاهداف للمؤسسة ، و مدى التطبيق للمبادئ و الاجراءات المحاسبية و التغيير فيها ، و اظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية ، و ابراز جوانب الضعف في انظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر و السجلات .

3.2. *مبدا الانصاف* :

و يشير هذا المبدا الى مراعاة ان تكون محتويات تقرير المدقق ، و كذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين و المهتمين بالمؤسسة سواء داخلية او خارجية [13].

3. **مبدا السببية** :

و يشير هذا المبدا ان يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق ، و ان تبنى تحفظاته و مقترحاته على اسباب حقيقية و موضوعية .

[12] محمد امين عيادي، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي،مذكرة ماجيستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2008،ص88

[13] كمال الدين مصطفى الديراوي،محمد السيد سرايا،دراسات متقدنة في المحاسبة و المراجعة،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،مصر،2006،ص162

هذا و قد اكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 211 على ان المبادئ العامة للتدقيق التي يجب ان يلتزم بها المدقق هي :

. الاستقلالية

. الكرامة

. الموضوعية

. الكفاءة المهنية و العناية المطلوبة

. السرية

. السلوك المهني

. المعايير الفنية

بالاضافة الى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الاساسية و الاجراءات الضرورية و الادلة المرتبطة بها (التفسيرات ، الجوانب المادية) مع مراعاة ان يقوم المدقق بتخطيط و تنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني ، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف التي ربما تؤدي الى الاخطاء المادية في القوائم المالية [14].

المبحث الثاني: دور و اثر التدقيق في المؤسسة

ان عملية التدقيق تخدم عدة اطراف باغراضهم المختلفة فهي تعتبر بمثابة " ضمان اضافي لمراقبة جودة المعلومات و من ثم تقليل الخطر " و نعني بالتدقيق هنا ليس الداخلي او الخارجي بل كليهما معا ، فصحيح ان التدقيق الداخلي و الخارجي بتم تطبيقهما بطريقتين مختلفتين ، لكننا نشير الى اهمية التكامل الموجود بينهما ن ان التدقيق لم يبقى في شكله التقليدي بل تطور و هذا بفضل المنهجيات الحديثة لممارسة مهنة التدقيق من طرف المدقق ، و المقترحة من طرف مكاتب التدقيق الكبرى في العالم .

[14] كمال الدين مصطفى الديراوي،محمد السيد سرايا،مرجع سبق ذكره،ص164

المطلب الاول: تدقيق الحسابات في الجزائر

ان ما كتب من نصوص حول التدقيق التعاقدي او القانوني على وجه الخصوص ، نشاتها و كيفية مزاولتها و تنظيمها و حتى التطورات الخاصة بهذا الميدان ماخوذ بحذافيره من الواقع الفرنسي و في هذا الصدد فان المتتبع لمهنة التدقيق و ما كتب حولها في فرنسا سيجد امامه مصطلحين الاول المراجعة المحاسبية و الثاني التدقيق المالي و هما مصطلحان مترادفان اتفق على اعطائهما نفس المعنى غير ان هناك ازدواجية عند الممارسة ، فان كان التدقيق المالي تعاقدي فهو محتكر من طرف خبراء محاسبيين ، و هم اعضاء حاملين لشهادة الخبرة ف المحاسبة ، مسجلين في جدول لدى جمعية الخبراء المحاسبين ، و يمنع منعا باتا ممارستها لغير الحاملين لهذا اللقب ، اما اذا كان التدقيق المالي اجباري ، يفرضه القانون ، فهو محتكر بدوره ، و لا يجوز لاي مزاولته و القيام به الا اذا كان عضوا مسجلا في قائمة محافظي الحسابات .

مدقق الحسابات في الجزائر:

مدقق الحسابات يمثل مراجعة خارجية قانونية ، و قد تم تعريفه حسب المادة 27 من قانون 08 . 91 " انه بمفعول هذا القانون ، كل شخص الذي باسمه الخاص و تحت مسؤوليته الخاصة ، يتكفل ، كمهنة له بالتاكد من مصداقية و شرعية حسابات المؤسسات و التنظيمات و ذلك في نهاية دورتها ".

و هكذا " فقد فرض المشرع على معظم المؤسسات الاقتصادية مراقبة قانونية مستقلة ، مكلفة اساسا بالتصديق على صحة و دقة الحسابات السنوية و التحقق من المعلومات الموجودة في تقارير التسيير لمجلس الادارة ، دون التدخل في تسيير المؤسسة " . و بناءا على ذلك ، تقوم الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة حسب المادة 678 من القانون التجاري بتعيين ، لمدة ثلاث سنوات مدقق للحسابات او اكثر مع امكانية تجديد مدة توكيل المراجع مرة واحدة[15] .

1. مهمة مدقق الحسابات :

. التاكد من صحة و مصداقية الحسابات السنوية التي يجب ان تعكس صورة حقيقية لعمليات الدورة ، اضافة الى فحص الحالة المالية و اصول المؤسسة .

. التدقيق و التنسيق بين الحسابات السنوية و المعلومات المدونة في تقارير التسيير ، التي يعدها المسؤولين لفائدة المساهمين ، الشركاء ، البنوك ...الخ

[15] رزق ابو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره،ص188

. اطلاع المسؤولين او الجمعية العامة عن كل النقائص التي تعرف عليها المراجع ، و التي تعرقل الاستمرار العادي لنشاط المؤسسة .

ان المهام الموكلة لمحافظ الحسابات ، شرط ان لا يتدخل في التسيير ، هي التاكد من صحة و مصداقية القيم و الوثائق الموجودة لدى المؤسسة او في المنظمة ، التي هي في محل المراجعة ، و كذا مراقبة احترام الطرق و المبادئ المحاسبية و القواعد المتعارف عليها ، فعلى الحسابات المالية ان تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة ، بحيث تمثل للمسيرين وسيلة فعالة لاتخاذ القرار.

و حتى يتم فحص و تدقيق الحالة المالية للمؤسسة ، يستدعي من المراجع اتخاذ بعض القواعد و الخصائص الضرورية لممارسة المهنة (مدقق الحسابات) [16].

2. خصائص مهمة مدقق الحسابات :

1.2. الاستقلالية و الموضوعية :

يمكن تصور المراجع في المؤسسة في مكانة الحاكم في مقابلة رياضية ، فليس على الحام حساب الاهداف او النقاط و لا المشاركة في المقابلة ، مهمته هي فقط ضمان تحكيم عادل للعبة

و حتى يتسنى للمدقق من اصدار حكم او راي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة ، يجب عليه ان لا يملك عند تنفيذ مهمته اي مصلحة او ربح قد يؤثران على استقلاليته و موضوعيته .

و امام هذه الوضعية ، فالمدقق يمتنع عن تنفيذ التدقيق في المؤسسات التي يرى فيها فائدة و التي قد تشوه نتائج مهمته ، مثال : المساهمة في راس مال المؤسسة او وجود صلة عائلية او غيرها مع مسؤولي المؤسسة ، فهذه العلاقات الشخصية و غيرها تمنع المراجع من الاعلان عن الملاحظات و التجاوزات و كذا الاخطاء التي قد يكتشفها عند عند فحص المؤسسة . و يكفي ان نشير الى المادة 36 من القانون 136 . 96 التي تنص في احدى بنودها " بعدم تجانس مهام محافظ الحسابات في مؤسسة اين يكون الاقارب ، الى الدرجة الرابعة ، يساهمون في جزء من راس المال او لهم مصالح مهما كانت " [17].

اضافة الى ذلك و دائما في اطار مراجعة المؤسسة ، فقد يقوم المدقق بمهام اخرى في المؤسسة : كمستشار في المحاسبة و المالية او في الميدان الضريبي الخ ... ، فمثل هذه الانشطة تعتبر غير متجانسة مع مهمة التدقيق ، فالقانون (المادة 47 من قانون 08 . 91) يمنع من مدقق الحسابات مايلي :

[16] عبد الفتاح صحن،احمد عبيد و اخرون،اسس المراجعة الخارجية،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007،ص85
[17] يوسف محمود الجربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،الوراق للنشر،الاردن،2007،ص206

. مراقبة حسابات مؤسسة اين يشارك في راس مالها بصفة مباشرة او غير مباشرة .

. ممارسة ظيفة مستشار في الضرائب او للشؤون القانونية لدى المؤسسة او المنظمة التي يتم مراقبة و مراجعة حساباتها .

. شغل منصب اجر في المؤسسات او التنظيمات التي تم مراجعتها في اقل من ثلاث سنوات الماضية.

و الجدير بالذكر و احتراما لمبدا الاستقلالية و الموضوعية فان المدقق لا يتدخل بصفة او باخرى في شؤون تسيير المؤسسة ، التجارية ، الصناعية او التنظيمية ، فمهمته تقتصر على اصدار حكم و اعطاء راي بخصوص مصداقية القوائم المالية للمؤسسة [18].

22. الكفاءة المهنية :

فتدقيق الحسابات يستدعي من المدقق تنفيذ المهمة بكل اهتمام و دقة ، بهدف انشاء اساس متين لاصدار الحكم و القرار النهائي للمراجعة ، و حتى يتمكن المدقق من ممارسة مهنة (مدقق الحسابات) لابد ان يتوفر على :

. شهادات يفرضها القانون لتبرير كفاءاته .

. تسجيل في جدول المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة و مدققي الحسابات و المحاسبين المعتمدين .

اضافة الى ذلك ، ينص القانون على شروط التكوين النظري و التطبيقي الملزم بها محافظ الحسابات.

و بهذه الكفاءات يتحمل المدقق كل المسؤولية في اعماله و تصريحاته ، التي تستند طبعا على ادلة و مصادر علمية و قانونية تخضع لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، و امام هذه الشروط المهنية ، على المدقق ان يختار المهام التي هو قادر على تحملها ، علميا و عمليا ، بمعنى اخر فالمراجع له الحق برفض الوكالة لتنفيذ مهمة مراجعة في مؤسسات ليست بمستواه المهني[19] .

[18] خالد راغب الخطيب،خليل محمود الرفاعي،علم تدقيق الحسابات النظرية و العملي،دار الراية للنشر،الاردن،2007،ص79
[19] زاهر عاطف سواد،مراجعة الحسابات و التدقيق،الطبعة الاولى،دار الراية للنشر،الاردن،2009،ص83

المطلب الثاني: الاداء في المؤسسة

الاداء هو الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الاموال و اتخدامها بشكل فعال بقصد تحقيق الاهداف المالية التي تحددها المؤسسة .

و يعرف الاداء المالي بتسليط الضوء على العوامل الاتية :

. العوامل المؤثرة في المردودية المالية

. اثر السياسات المالية المتبناة من طر المسيرين على مردودية الاموال الخاصة .

. مدى مساهمة معدل نمو الشركة في انتاج السياسة المالية و تحقيق فوائض و ارباح .

. مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة .

تقييم الاداء في المؤسسة :

تمر عملية تقييم الاداء باربعة مراحل مكملة لبعضها البعض و هي على التوالي :

اولا : جمع المعلومات الضرورية :

تتطلب عملية تقييم الاداء توفر المعلومات التي تعد موردا اساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته الا ان توفرها ليس بالشيئ الكافي بل يجب ان تتميز بالجودة العالية و ان تكون في الوقت المناسب و هناك ثلاث مصادر تحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات و هي :

. الملاحظة الشخصية : و تتمثل في وجود الملاحظين في الميدان و ملاحظة ما يجري فيه

. التقرير او البيان الشفوي : تتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه

. التقارير الكتابية : و تتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و اليومية ...الخ

ثانيا : قياس الاداء الفعلي :

تمكن هذه المرحلة من قياس كفائتها و فعاليتها ، و ذلك من خلال اختبارها لمجموعة مؤشرات و معايير ، و يشمل قياس الاداء بجانبيه الكمي و النوعي ، و عليه فان قياس الاداء يهدف الى التشخيص و يمكن ان يبين لنا الانحرافات[20] .

[20] خالد راغب الخطيب،مرجع سبق ذكره،ص143

ثالثا : مقارنة الاداء الفعلي بالاداء المرغوب :

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الاداء الفعلي اي المحقق بالاداء المرغوب تحقيقه فيما اذا كان هناك تطابق بينهما ام هناك اختلاف و يعتمد في علية المقارنة على كل من عامل الزمن و على اداء الوحدات و الاهداف .

رابعا : دراسة الانحراف و اصدار الحكم :

هذه العملية هي الخطوة الاخيرة في عملية تحديد الانحراف و نوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب او سالب ، انحراف معدوم و اما اذا كان الانحراف موجب فسيكون لصالح المؤسسة ، اما اذا كان الانحراف سالب سيكون ضد المؤسسة اما الانحراف المعدوم لا يؤث على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد اسباب هذا الانحراف لتشجيع ماهو ايجابي و معالجة ماهو سلبي [21].

[21] زاهر عاطف سواد، مرجع سبق ذكره،ص85

خلاصة الفصل :

يعتبر التدقيق من اهم الوسائل التي تفرض على المؤسسة الاقتصادية ، و قد عرف التدقيق المحاسبي تطورا كبيرا الى وقتنا الحاضر، كما انه قد عرف التدقيق من طرف العديد من الاقتصاديين .

و رغم الاهمية البالغة لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات لمختلف الاطراف ، الا انه قد يتضمن بعض المخاطر التي تنجم عن امكانية ابداء راي خاطئ من طرف المدقق .

تقييم الاداء يعتبر كعملية مساعدة و جزء من عملية الرقابة يسعى المقيم من خلالها للكشف عن النقائص و محاولة تحليلها و البحث عن اسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا هذا من جهة ، و من جهة اخرى لا تنحصر عملية تقييم الاداء فقط على المؤسسات التي تعاني من مشاكل و انما يتسع لاكثر من ذلك و يشمل كذلك المؤسسات السليمة و التي تجد ةمن عملية تقييم الاداء اداة لتشخيص النقائص التي ترى انه بالرغم من صغر حجمها و عدم اهميتها الا ان تجاهلها قد يؤدي الى تفاقمها و بالتالي صعوبة حلها .

الفصل الثاني:

فعالية التدقيق في مردودية المؤسسة

تمهيد :

الجزائر كباقي الدول ابدت اهتمامها بمهنة التدقيق بعد استقلالها ، فقد حاولت اعطائها اطارا قانونيا و خاصة بعد الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات العمومية منذ بداية عشرية ثمانينات القرن الماضي ، و عقد التسعينات و التي حاولت من خلالها احداث نمط جديد للتسيير من شانه ان يضمن بقاء المؤسسات الاقتصاية في محيط المخاطرة و المنافسة الشديدة نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي في كنف تحرير التجارة الخارجية و فتح المجال امام الاستثمار الوطني الخاص و الاجنبي، و ما يخلفه من منافسة كبيرة بين المؤسسات ، و في هذه الظروف تبدو الحاجة الى مهمة المراجعة حتمية لا غنى عنها في تزويد مختلف الاطراف بمعلومات دقيقة ذات مصداقية تمكنهم من اتخاذ القرارت و الرقابة على الاداء ، الا انهمك كانوا بحاجة ماسة لري محايد لشخص مستقل يتمتع بالخبرة و المهارة و تدريب لازمين لمراقبة و تقييم جميع الامور المالية و المحاسبية و حتى الادارية التي يقوم بها مجلس الادارة من اجل الحفاظ على مصالح الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، و منه بدات تظهر الحاجة لمحافظ الحسابات نظرا لخبرتهم في الفحص و المصادقة على الحسابات .

المبحث الاول: ماهية المردودية و مؤشراتها

إن أهمية التحكيم في الاقتصاد الوطني و مسايرة النمو الاقتصادي للبلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال ضرورة و هذه ما يتطلب تكاليف منظمة و إستراتيجية و محكمة لتلبية متطلبات البلاد.

إن الوضعية المالية في المؤسسات في البلدان النامية جد خطيرة و هذا راجع للمشاكل و العراقيل التي واجهها المسيرون.

و التحدث عن المردودية موضوع هام حيث من خلال هذه الأخيرة لأي مؤسسة كانت ، نستطيع أن نحكم على قدرة هذه المؤسسات في السيطرة على الأموال الإنتاجية و الاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية و المالية و المادية ، فالمردودية ليست أداة لتقسيم الإنتاج بل هي كذلك أداة لمراقبة التسيير داخل المؤسسة كما أنها تساعد في رفع الإنتاج و تحقيق إنتاجية اكبر.

المطلب الأول: مفهوم المردودية

التعريف اللغوي للمردودية :

يمكن تعريف المردودية تعريفا لغويا بالشكل التالي : المردودية مشتقة من فعل رد لاي رد و معناه اعادته على التمام اي بدون نقصان منه على الاقل و المعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن ان ينتج لنا مردودا او عائدا ، اما اصل المردودية فهي مردود او عائد و المؤسسة يون لها مردود اذا كانت نسبة الاموال المتحصل عليها ابر نسبة للاموال المستثمرة او المستعملة و هناك مفاهيم عدة تتمثل في:

1. تعريف "ريكاردو": هي عائد استخدام ارض فلاحية ملك للاخرين ، و بعبارة اخرى هي عبارة عن الربح المتحصل عليه نتيجة استخدام الارض اي ما تقدمه الارض نتيجة استخدامها .

2. تعريف كل من "فورجيت و جيمبري" : المردودية هي العلاقة الموجودة ما بين النتائج المتحصل عليها و الوسائل التي استخدمت عليها للحصول على هذه النتائج .

3. تعريف "بلافزال و ر.تولر" : المردودية هي الفرق الناتج بين العمليات الداخلية و الخارجية التي تقوم بها المؤسسة .

4. تعريف "بوخزار و كونصو" : المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية و هذا يوضع الامكانيات المادية و البشرية اللازمة و التي تعبر عنها العلاقة التالية :

المردودية = النتائج المحققة / الامكانيات [22].

و حسب بعض الاخصائيين في المردودية هي الفرق بين المبالغ الاجمالية و التكاليف او النفقات لقاء هذا المردود و يسمى هذا الفرق بالربع او النخل الصافي و حسب " بيار كونصو " فان المردودية هي القاعدة التي تطبق عامة على الكل على المراحل الاقتصادية و هذا يوضح الامكانيات المالية و المادية[23].

التعريف الاصطلاحي للمردودية :

لقد ثار خلاف بين المحللين الماليين و الاقتصاديين حل التعريف الشامل للمردودية و لكن بالرغم من الخلافات السابقة الا انهم يكادون يتفقون في النهاية الا ان المردودية هي العلاقة التي توحد بين النتيجة المحققة و الوسائل المستعملة في تحقيقها .

و يمكن اعطاء مفهوم علمي دقيق للمردودية بعيدا عن تضارب اراء الاقتصاديين و الماليين .

فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة باداء الانشطة و هيكل التكلفة كما انها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية و القرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص السيولة و الوضع المالي [24].

و انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن ان نستخلص ان المردودية تعالج النشاط المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للنشاط ، و تهتم برمجية المؤسسة و يمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية :
معدل المردودية = (الربح/راس المال)100 X

الا انه يجب معرفة اي نوع من انواع المردودية فعند مقارنة الربح بالاموال الخاصة نحصل على مردودية التجارة ، و عند مقارنة اصول المؤسسة مع الربح فهذا يبين المردودية الاقتصادية ، اما المردودية الاجتماعية و السياسية فهي اهداف عامة للمؤسسة بغرض امتصاص البطالة كما يجب ان نفرق بين المردودية و الربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها الامكانيات المستخدمة سواء كانت مادية او بشرية او مالية اما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث انها الفرق بين البيع و سعر التكلفة[25].

[22] فتيحة شابي و اخرون،التدقيق المحاسبي و اثره على مردودية المؤسسة،مذكرة لنيل شهادة ليسانس،المركز الجامعي يحي فارس،المدية،2005،ص39

[23] بن شليف محمد امين،اهمية المحاسبة التحليلية في تحسين مردودية المبيعات، مذكرة لنيل شهادة ليسانس،المركز الجامعي يحي فارس المدية،2003،ص22

[24] د.صالح محمد الحناوي،ادوات التحليل و التخطيط في الادارة ،دار النهضة العربية،ص65

[25] Jaqves Margerin, Gestion Budgétaire , Edition coureux

و من خلال ذلك يتضح لنا مدئ تطور مفهوم المردودية الذي كان في الاول يرتبط باستغلال الارض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة ، كما يمكننا القول ان المردودية عبارة عن الربح المتحصل عليه بعد كل عملية بيع او انتاج او تبادل و بعد ذلك طرح النفقات و التكاليف شريطة ان تكون الامكانيات ضرورية مثل الاموال و القوة البشرية المتوفرة [26].

اهم مقاييس المردودية :

يهتم بدراسة مفصلة و معمقة لمقياس المردودية على مستويات النتيجة و العلاقة التسلسلية التي تربط كل عنصر باخر

1. مقاييس المردودية على مستوى النتيجة :

1.1. *الهامش الاجمالي* : يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذه المواد او البضاعة على حالتها اي بدون اجراء اي تغيير عليها و يكون الهامش الاجمالي في المؤسسة التجارية او القسم التجاري في حالة ما اذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط .

و يتم تقييم المبيعات من البضائع على اساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التخفيضات التي قد تمنح الى الزبائن ، و كما الحال كذلك عند تقييم تكلفة البضاعة فانها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة و ذلك مضاف اليها المصاريف التي تتعلق بها و هذا في حالة استعمال الجرد المستمر.

اذن الهامش الاجمالي ذو اهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية في حالة دورة النشاط العادية ، حيث يعبر تسييرها عن المصدر الحقيقي لارباحها .

كما انه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية و مقارنته بالمؤسسات الاخرى [27].

من نفس النشاط و من قطاعات اخرى و ذلك بالنظر الى النسب النموذجية المحددة و من هذه النسب :

الهامش الاجمالي / مبيعات البضاعة ، الهامش الاجمالي / تكلفة البضائع المستهلكة

ان تغير الهامش الاجمالي في دورة استغلالية الى اخرى يرجع لاسباب و هي عند ارتفاع سعر بيع الوحدة الصافي او سواء انخفاض في سعر تكلفة البضاعة المباعة او كلاهما في نفس الوقت.

[26] فاطمة بن ريعة،حادة بولمسام، اثر التكوين على مردودية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة البليدة دفعة 2004،ص48

[27] ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الاول دار المحمدية العامة،1990،الجزائر،ص75

و من بين فوائد حساب الهامش الاجمالي في التسيير هو انه يسمح بقياس و مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا فعند حدوث اي تغيير في الهامش الاجمالي يجب ان نبحث عن المسؤولية التي قد تعود الى سياسة الشراء الغير الجيدة ، كما انه يستعمل كاساس للتقديرات [28].

و يمكن تمثيل الهامش الاجمالي بيانيا كما يلي :

التمثيل البياني للهامش الإجمالي

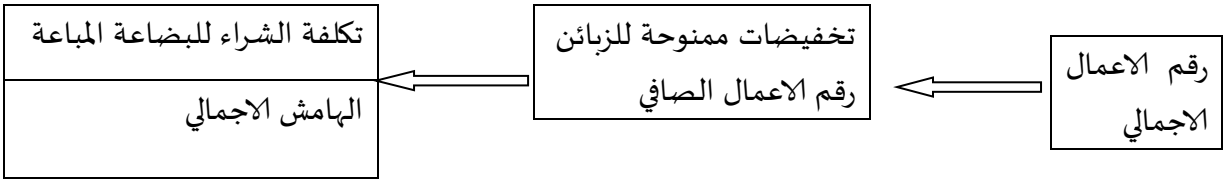

من خلال هذا التمثيل البياني للهامش الاجمالي نلاحظ ان ها الاخير يتعلق بطريقة تقييم المخزونات المباعة ، و على هذا الاساس تحدد تكلفة السلع المباعة و بالتالي الهامش الاجمالي لذا يجب على المسيرين او مديري المؤسسات الاقتصادية ان يتحققوا من استمرارية طرق التقييم و اختبار احسنها .

21. القيمة المضافة : تعني الفرق بين الانتاج من جهة و الاستخدامات الوسطية من سلع و خدمات و المتحصل عليها من الغير و المستعملة من هذا الانتاج من جهة ثانية و حسب المخطط الوطني للمحاسبة فان القيمة المضافة في الوحدات التجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الاجمالي و اللوازم و الخدمات المستهلكة ، اما في الوحدات الانتاجية فتساوي الى الفرق بين انتاج المخزون و انتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة [29].

و تعني كذلك الثروة الاضافية المنشاة في المؤسسة باستخدام خدمات و موارد الغير ، بالاضافة الى وسائلها الخاصة و تحسب كما يلي :

القيمة المضافة = قيمة الانتاج . مستلزمات الانتاج من السلع و الخدمات و يكمن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني (الدخل الوطني) و كذلك كمقياس لحجم و درجة التكامل

[28] ناصر دادي عدون،مرجع سابق ،ص76
[29] مرجع سابق ،ص26

العمودي او الداخلي للمؤسسة و كمقياس لتطوير قدرة المؤسسة و ذلك باستعمال النسب التالية[30]:
القيمة المضافة /انتاج السنوات المتتالية

31. نتيجة الاستغلال : و هي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدور معينة و تتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة و النواتج ، و تخص العناصر المرتبطة بالانتاج و الاستغلال و هي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج [31].

و يعبر عليها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الاعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية و تاخذ كل الاجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في اي انحراف ، هذا اذا توفر عنصر الاستقلالية التامة في الرسائل المؤدية الى تحقيق الهدف المنشود و خاصة الاهداف التسويقية و المتمثلة في سياسة تحيد الاسعار و هو اهم مشكل تعاني منه معظم المؤسسات الوطنية فاسعار السلع و البضائع الضرورية و التي تحدد من طرف الحكومة و ذلك بمراعاة دخل المواطنين و دراستها و هكذا فان المؤسسات او الفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال و هذا راجع الى ان ايراداتها لا تغطي جميع تكاليفها و نتيجة خسارة مثل هذه المؤسسات ترجع الى اسباب سياسية و اجتماعية معينة و لا تكون هذه الاخيرة قادرة على مواكبة سير التطور التقني [32].

41. النتيجة الصافية : تعتبر هذه النتيجة مؤشرا مهما لقياس مردودية الاموال الخاصة المستعملة في المؤسسة ، و كذا حساب مردودية عناصر الاصول الثابتة و هي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على ارباح الشركات [33].

2. مقاييس اخرى للمردودية :

1.2. التدفق النقدي : ان اعتبار المؤسسة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا او مقياس للمردودية لا يمكن ان يكون كاملا و صحيحا نظرا لان المؤسسة تستعمل الاهتلاكات و هذه الاخيرة تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة و التي تؤثر على ايرادها .

و ينقسم الفائض النقدي الى قسمين هما :

الفائض النقدي الاجمالي = النتيجة الاجمالية + الاهتلاكات + المؤونات

الفائض النقدي الصافي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + المؤونات

[30] بن شليف محمد لمين،بوسماحة فاروق،مرجع سابق،ص26
[31] فتيحة شابي و اخرون ،ص47
[32] ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ،ص83
[33] فتيحة شابي و اخرون ،ص47

22. التمويل الذاتي : يعني امكانية المؤسسة تمويل ذاتها و ذلك من خلال نشاطها ، و هذا بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافا اليها عنصرين هامان داخل المؤسسة و هما الاهتلاكات و المؤونات و قبل الوصول الى قدرة التمويل الذاتي ، تمر على ما يسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق اليه .

التمويل الذاتي = التدفق النقدي الصافي – الارباح الموزعة ، و يمكن تقديم التمويل الذاتي على انه مجموع المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها و الاستقلالية من التمويل الخرجي و يستعمل التمويل الذاتي في المجالات التالية :

. امكانية تمويل الاستثمارات و بالتالي ياخذ بعين الاعتبار في برنامج استثمارية المؤسسة .

. امكانية دفع السندات و الاسهم .

. امكانية تعديل او تصحيح عدم كفاية راس المال العامل الصافي اي تحقيق شروط التوازن الدائم .

32. النتيجة المالية : لقياس مردودية المؤسسة يمكن مقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة بالامكانيات المتوفرة و يعبر عليها بالنسبة التالية :

ن1 = النتيجة الصافية / مجموعة الاصول

تقيس هذه النسبة مردودية رؤوس الاموال المستعملة في استغلال او في مردودية النشاط تدل هذه النسبة على درجة المديونية و تعطي بالعلاقة التالية :

مجموعة الاصول / الاموال الخاصة = 1 + الديون / الاموال الخاصة

و العلاقة الاخيرة نحصللا عليها من خلال تطبيق العلاقة التالية :

الاموال الخاصة / مجموع الاصول + الديون = 1

مجموع الاصول / الاموال الخاصة = مجموع الديون / الاموال الخاصة +1

و منه نستخلص ان مردودية الاموال الخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال و بدرجة الاستدانة و في ضل دراسة المردودية على اساس المعطيات المحاسبية يطلع لنا عدة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغة النقدية و كذلك التضخم في المردودية وفق العلاقة :

النتيجة الصافية / اجمالي الاصول

فالنتيجة مقيمة باسعار مالية عكس الاصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية تختلف عن القدرة الشرائية للمبالغ المكونة للنتيجة الصافية .

المطلب الثاني: مكونات و متطلبات المردودية

بعد تطرقنا لمفهوم المردودية و تعرفنا على اهم مقاييسها سنتطرق الان الى الانواع المختلفة للمردودية و اهمها الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و السياسية و لها دور في ربحية المؤسسة.

اولا : مكونات المردودية :

تتمثل هذه المكونات من مكونين اثنين هما المكونات الاقتصادية و المالية :

1. المكونات الاقتصادية :

تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في :

1-1.الانتاجية :

عرف " بول مالي " الانتاجية من منطق كونها مؤشر الكفاية بانها ترتبط بين الفعالية للوصول الى الاهداف و الكفاية في حسن استخدام الموارد و العناصر الانتاجية المتاحة بغية بلوغ الهدف.

و تتمثل اهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل و المؤسسة و المستهلك و المجتمع ككل فبالنسبة للمؤسسة فانها تعبر عن كفاية الادارة في استخدام الموارد و الامكانيات للحصول على احسن نتيجة ممكنة

و الانتاجية مؤشر على حسن السير ، و الفائدة تعود على المؤسسة على حسن السيطرة لارتفاع الانتاجية بالنسبة للتكاليف و تتمثل في زيادة الانتاج و العائد الناتج عن زيادة قيمة المبيعات الناتجة عن زيادة الانتاج و خفض التكاليف و لا شك ان زيادة المردودية و الارباح تعتبر من الاثار التي تؤدي بدورها الى المزيد من الكفاية في الانتاج ، و ذلك من خلال ما يخص بتطوير الانتاج ، الدراسات و البحوث ، اضافة الى انها تؤدي الى مزيد من الاستثمارات و استغلال الموارد المتاحة و فرص العمل[34].

و قد ذكر كل من " اي.ايلون" و زميله " جي.سديسان " بان التغيرات التي تطرا على مستويات الانتاجية يمكن ان تكون لها اثار جد عميقة على عدد من القضايا ذات الاهمية الاقتصادية و الاجتماعية مثل معدل التنمية او ارتفاع مستوى المعيشة ، تحسين ميزان المدفوعات ، السيطرة على التضخم .

[34] بن شليف محمد لمين،بوسماحة فاروق،مرجع سابق،ص24

الانتاجية عبارة عن مؤشر ليمكن من خلاله معرفة امكانية دالة الانتاج و التموين ، حيث تقاس الانتاجية بالعلاقة التالية :

الانتاجية = القيمة المضافة / الاصول الثابتة

و المفهوم العام للانتاجية يوحي على انها غالبا ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الانتاج من المنتجات و الخدمات (المخرجات) و كمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الانتاج (المدخلات) و يمكن قياس الانتاجية كالاتي :

الانتاجية الكلية = الانتاج / عناصر الانتاج = المخرجات / المدخلات

اي الانتاجية الكاملة = الانتاج / (راس المال +العمل+ الموارد الطبيعية +التنظيم)[35].

اما الانتاجية الجزئية تتمثل في :

انتاجية عنصر العمل = المخرجات الكلية / مدخلات عنصر العمل

مستوى انتاجية العمل = وقت العمل / كمية الانتاج (المقياس الزمني)

مستوى الانتاجية = كمية الانتاج / وقت العمل (المقياس الكمي)

انتاجية راس المال = مدخلات راس المال / المخرجات الكلية

انتاجية المواد الاولية = مدخلات المواد الاولية / المخرجات الكلية

ان تمكنت المؤسسة من تحقيق انتاجية جديدة من العناصر المكونة لنظامها ، فان المردودية عندئذ سوف تتحقق و بصفة جيدة .

و يقصد بالانتاجية انها المؤشر لقياس امكانيات منحنى الانتاج و التموين و يمكن استنتاجها من العلاقة الموجودة بين العوامل المنتجة و حجم استهلاك العوامل و تعبر عنهما بالنسبة التالية :

القيمة المضافة على الاموال الثابتة بالقيمة الاجمالية و بصورة رياضية :

القيمة المضافة / الاصول الثابتة بالقيمة الاجمالية

[35] فتيحة شابي و اخرون ،ص43

و لكي تعبر عن العلاقة الموجودة بين مصاريف العاملين و الاصول الثابتة للاستغلال و هذا فيما يتعلق بالانتاجية فلا يمكننا اهمال راس المال المنتج وشروط استعماله الى هنا يمكن ان نقول الانتاجية تحدد لنا تكاليف المؤسسة من جهة و تؤثر من جهة ثانية مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

ان مقياس فعالية راس المال هو معدل دوران راس المال المستخدم ، اي كلما كانت سرعة الدوران اسرع كلما كانت الفعالية اكثر ، و الفعالية هي مدى انتاجية العامل او الالة مقارنة بالامكانيات المتاحة، ان سرعة الدوران نستطيع تطبيقها على كل عناصر الموجودات للاصول او الاموال الخاصة و ذلك بتطبيق العلاقة التالية :

رقم الاعمال / اجمالي الاصول

و من الجانب المالي تظهر بالعلاقة التالية :

مجموع الاصول / الاموال الخاصة

ان هذه النسبة تعتبر على مدى فعالية استعمال راس المال من طرف المؤسسة كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها و ذلك لضمان نجاح الانتاج فان :

سرعة دوران الاصول = رقم الاعمال / مجموع الاصول

غير انه من الناحية المالية يفضل استعمال دوران راس المال المستثمر اي العلاقة :

رقم الاعمال / الاموال الخاصة

و منه يمكن تحديد سرعة دوران راس المال المستعمل و الذي هو عبارة دوران الاصول معامل المديونية .

و هذه النسبة تحدد لنا الحالة الحقيقية او الفعلية للمؤسسة من زاويتين :

. زاوية زيادة رقم الاعمال .

. زاوية زيادة المديونية للمؤسسة .

و نستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الاخرى للمردودية و تقيس لنا هذه الاخيرة معدل فعالية راس المال المستعمل الاقتصادي و ذلك بواسطة معدل سرعة دوران راس المال و هناك عدة تغيرات تؤثر مباشرة على قياسات راس المال المستعمل و نذكر منها :

. الاصول الثابتة الاجتماعية و الاصول الثابتة الصافية .

. الاصول الاجمالية .

. الاصول الثابتة للاستغلال (اجمالية او صافية) .

و يمكن تطبيق سرعة الدوران على كل العناصر الموجودة و خاصة راس المال سواء كانت هذه الاخيرة مدمج في الاصول الاجمالية او الاصول الثابتة او في الاموال الخاصة .

ان رقم الاعمال على مجموع الاصول تكون هذه العلاقة المستعملة دائما و يمكن كتابتها بصورة رياضية : رقم الاعمال / مجموع الاصول

ان النسبة المذكورة سابقا تقيس لنا مدى فعالية راس المال المستعمل داخل المؤسسة مرهون باستعمال تقنيات حديثة و هذا لهدف تحقيق انتاجية اكثر و كذا ضمان التبادل [36].

عادة ما تستعمل علاقة سرعة راس المال المستمر و المعبر عنه بالعلاقة التالية رقم الاعمال على مجموع الاموال الخاصة و هذا طبقا من الناحية المالية ، ان هذه النسبة مستنتجة من العلاقة السابقة الذكر و هي :

رقم الاعمال / مجموع الاصول

يمكن ضرب هذه الاخيرة بالعلاقة التالية مجموع الاصول على الاموال الخاصة [37].

و تعبر عن مستوى مديونية المؤسسة ، و مما سبق يمكن كتابة .

$$\frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{مجموع الاصول}} \times \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

2. المكونات المالية :

ان التسيير الجيد و الفعال في استخدام راس المال يؤديان حتما الى ايجابية تتعلق بالفائض الاجمالي للاستغلال ، ان المردودية المالية للاموال الخاصة تتاثر مباشرة بالاقتراض و الاستدانة من الغير اي مدى مديونية المؤسسة و قدرتها على تسديد دينها غير ان الفوائد تطرح من الضريبة المدفوعة من الاخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي .

[36] بيار كولاس ، التسيير المالي للمؤسسة ، مرجع سابق ،ص256
[37] مرجع سابق ،ص258

ان المردودية المالية و المتمثلة في راس مال المؤسسة تعتمد على الفائض المالي الموزع ، فكلما كانت العناصر المكونة لراس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة احسن ، و بالتالي تحقيق مردودية افضل التي تسعى و تامل المؤسسة الحصول عليها و العلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لاصولها .

النتيجة الصافية / رقم الاعمال × رقم الاعمال / اجمالي الاصول = النتيجة الصافية / اجمالي الاصول [38]

الجزء الاول من العلاقة يمثل الهامش الاجمالي الصافي و تقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة و تعتبر ايضا على فعالية رقم الاعمال المحقق .

اما الجزء الثاني فهو يعبر على درجة استعمال المؤسسة لجميع اصولها و تسمح ايضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة و تتاثر هذه النسبة بظروف السوق و المنافسة في انخفاض اسعار البيع مثلا او ارتفاع في تكاليف الانتاج او التوزيع .

ان الاستعمال الجيد او الحسن لراس مال المؤسسة و مستوى تطورها و هذا الاستعمال الحسن يؤدي الى تحسين نتيجة جديدة ذات طابع اقتصادي و هذا طبقا لتعريف منتجاتها السنوية و هذا يقاس بالفائض الاجمالي للاستغلال ، و منه نستطيع القول ان تاثير المردودية المالية للاموال الخاصة بالمديونية عالبا ما يعود الى ان الفوائد تعتبر عبئا على المؤسسة اي انها تكلفة اضافية و هي طبقا تؤثر على مستوى النتيجة .

هذا كله من الناحية الاقتصادية اما من الناحية المالية و بمفهوم التدفقات ، فان مردودية الاصول المستعملة في راس مال المؤسسة تعتمد على حصة الفائض المالي الموزع على الشركات بصفة عامة[39].

ثانيا : متطلبات المردودية :

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة و هي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة و في وقت زمني قصير و كذلك قياس المردودية .

1. مراقبة المردودية :

ان مراقبة المردودية عملية جد هامة بالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة و في وقت قصير و هذه المراقبة تستلزم اجراءات منها :

[38] محاضرات التسيير المالي للسنة الثالثة مالية جامعة الجزائر ،2002.
[39] بيار كولاس ، التسيير المالي للمؤسسة ، مرجع سابق ،ص256

. وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية و الاقتصادية في امكانية حدود المؤسسة .

. تحديد فوري للانحرافات و هذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدرة و تحليل مصادر الخلل و اسبابه سواء داخلية او خارجية .

. اتخاذ الاجراءات التي من شانها ان تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الاجراءات مدروسة و مناقشة من اجل الاقتراب الى مسار الاهداف الموضوعة ، او تحديد اهداف اخرى و مراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على اساس الوثائق و المعلومات المحاسبية و لا تقع هذه العملية كليا على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الاول من المردودية المالية و الاقتصادية و ذلك باستخدام التقنيات التقديرية .

1. نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية .

2. مصلحة الدراسات الاقتصادية .

3. تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية .

و هنا يمكن القول ان مراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الاولى و كذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع اهداف المؤسسة و ذلك باتخاذ التدابير الفعالة و توفير كل المعلومات و البيانات التي من شانها ان تساعدها على مراقبة المردودية باحسن وجه و تمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة [40].

لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الاهداف المسطرة و النتائج المحققة في وقت وجيز الا بواسطة المردودية ، و لكي تقوم بعملية الرقابة على احسن وجه لابد من اتباع الاجراءات التالية :

1. اجراء تنبؤات مفصلة و مدققة عن النتائج المالية و الاقتصادية .

2. تحليل فوري للانحرافات الناجمة عند مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة و التي لم يتم تقديرها.

3. اتخاذ اجراءات و التي من شانها التقليص من حدة الانحرافات و المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية و المالية .

من الملاحظ ان في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الاولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة و كذا مراقب التسيير داخل المؤسسة .

[40] امين بن شليف ، مرجع سابق ،ص25

ان المردودية تكون دائما في المؤسسة الخاصة باحدى الاهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث ان هذا الاخير مسندة اليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة و من جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفذ فيما بعد على اساس امداد بكافة البيانات و المعلومات و المستندات و الوثائق المحاسبية التي يحتاج اليها المسؤول المالي [41].

و ذلك قصد مهامه و منه يتضح ان المحاسب المالي لا يتحمل كليا مراقبة المردودية على الوجه المحدد ، بصفة عامة مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعدى الى الاهتمام بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة و هذا الاخير يستعمل عادة تقنيات الانتاج للمسؤول المالي و من بين هذه التقنيات نذكر ما يلي :

1. المحاسبة التحليلية .

2. مصلحة الدراسات الاقتصادية .

و بصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصورة مستمرة اي المسؤولية الملقاة على كاهل كل من المراقب المالي و مراقب التسيير حيث يجب ان تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما يتضح ان هذه التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة نجد ان المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بالاموال الخاصة اما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة للمردودية من خلال دراسته للميزانية .

2. قياس المردودية :

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الاخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فان قياس المردودية شيء مهم جدا لابد منه قصد اكتشاف و معرفة نقاط الضعف و القوة و ذلك لهدف تصحيح الانحرافات اي العجز و النهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم و في جميع المؤسسات الوطنية نجد ان التسيير المالي و مراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة .

ان التحاليل و التميز و خاصة على مستوى دراسات المردودية المعينة ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما :

. المحاسبة العامة .

. المحاسبة التحليلية .

[41] بيار كولاس ، مرجع سابق ،ص14

يمكن اعطاء مفهوم او تعريف لكل من المحاسبة العامة و التحليلية و مدى العلاقة التي تربط كل من هذين الفرعين المتكاملين على المنظور التسييري .

لذا نجد المحاسبة العامة " تهتم بنشاط المؤسسة و العمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة و مختلف عملائها و كذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الاعوان الاقتصاديين الاخرين مقيمة بالوحدات النقدية " [42].

عكس المحاسبة التحليلية التي هي " تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة و مصادر اخرى و تحليلها من اجل الوصول الى نتائج يتخذ على ضوئه مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها و تسمح بدراسة و مراقبة المردودية و قياسها و تحديد فعالية تنظيم المؤسسة و كذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ او الادارة و هي اداة ضرورية لتسيير المؤسسات" [43].

ففي المنظور التسييري يسمح باعتبار عملية الجمع و معالجة المعلومات و تبويبها تبدا بالمحاسبة العامة و تتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر ستسلط الضوء غلى النتائج المحسوبة او التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة ، ان النتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تحتوي على صفتين هما:

. من جهة يقيسان تنائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية او السنة المحاسبية .

. و من جهة اخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة و من خلال هذين الصفتين نستطيع معرفة في مرحلة معينة المردودية الاجمالية للمؤسسة و من اجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب ان يكمل بالقياس النسبي و الذي تعبر عنه في صيغة معدلات و النسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الاصول [44].

و بالصيغة الرياضية كالتالي : النتيجة الصافية / مجموع الاصول

ان هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الاموال المستثمرة في المؤسسة او بعبارة اخرى مردودية الاستغلال و التي تدرس عن طريق التحليل التقليدي اي تحليل التكاليف و الحجم و الربح و انسبة هي :

مجموع الاصول[45] / الاموال الخاصة

و هذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة و تستطيع كتابتها بشكل اخر.

[42] Compte Analytique,outil de gestion Aide Décision Gausset et Marge Rin,page26

[43] ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية ،دار البحث،ص97

[44] بيار كولاس،مرجع سابق،ص14

[45] مرجع نفسه،ص14

ان نسبة الديون على الاموال الخاصة زائد واحد و بشكل رياضي كالتالي :

مجموع الاصول / الاموال الخاصة = الديون / الاموال الخاصة + 1

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة ، و بتحويل هذا المعدل نحصل على عملية الية تسمى بتاثير الرافع ، و اخيرا نستطيع القول بانه هناك علاقة ربط بين مردودية الاموال الخاصة في المؤسسة و مردودية الاستغلال و كذلك بدرجة الاستدانة .

المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي في الرفع من مردودية المؤسسة

ادت التطورات و التغيرات الحديثة في مهنة التدقيق الداخلي الى مناداة بدور اكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة و الفعالية لجميع انشطة المؤسسة ، و قد نادى معهد المدققين الداخليين بزيادة دوره في مجال التدقيق الاداري و تدقيق العمليات لان هدف التدقيق الداخلي مصمم اساسا لاضافة القيمة و تحسين عمليات المؤسسات كما نصت المعايير الدولية على نطاق التدقيق الداخلي بحيث يشمل مراجعة الجدوى الاقتصادية للعمليات و فعاليتها و كفاءتها و من ضمنها الضوابط غير المالية و كذا اختبار المعلومات التشغيلية .

المطلب الاول : اتخاذ القرارات .

من المرجح ان قيام المسيرين باتخاذ القرارات المتعلقة باعمالهم في المؤسسات التي يسيرونها و التي تعتبر محور نشاطاتهم ، يجب على هذه القرارات ان تستند الى دعائم اساسية من اجل تحقيق افضل الاهداف للمؤسسة .

1. مفهوم القرار:

هناك تعاريف متعددة لمعنى القرار الاداري وضعها مفكرو الادارة ، و ان جميعها يؤكد على ان القرار الاداري يقوم على عملية المفاضلة ، و بشكل واعي و مدرك ، بين مجموعة بدائل ، او حلول (على الاقل بديلين او اكثر) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتبار (نسب تحقيق وسيلة الهدف او الاهداف التي يبتغيها متخذ القرار).

و في احيان معينة قد يكون القرار رفضا لكل البدائل و الحلول المتاحة للاختيار و عدم القيام باي عمل محدد و من ثم يكون القرار هو الاقرار ، و السبب الذي يدفع المدير الى عدم اتخاذ قرار و بما يعود الى احد امرين هما :

أ. عدم تبيين وضوح كل البدائل المتاحة لاختيار المفاضلة .

ب . عدم الرغبة في اختيار بديل محدد تفاديا للالتزام او الارتباط بعمل قد يؤدي الى ضرر بمصالح متخذ القرار.

و يطلق على هذا النوع من القرارت السلبية و يعتقد بانها من صفات المدير الكفء الذي يدرك المواقف التي تدفع به الى عدم اتخاذ قرار معين بصددها [46].

و هو العزم او التصميم الاداري على قول او فعل مبني على اختيار حر لتصرف او مسلك ما و القرار هو الخيار بين امرين لا ثالث لهما ، ففي الحالة الثانية تغلب الحتمية على الادارة الحرة و اختيار البدائل الممكنة في حالة الاولى يقال قرار على ما يختار بحرية و يكون قابلا لتنفيذ بدائل موضوعية[47].

فالقرار هو اختيار طريق او سبيل معين للوصول الى هدف مرغوب و يحدده البعض بانه اختيار واع للتصرف و للتفكير بطريقة معينة في اطار مجموعة متاحة من الظروف .

القرار في المفاهيم الدارجة في الاوساط العامة لمنظمات الاعمال بانه ، تعبير عن ارادة او رغبة معينة لدى شخص معين (مادي او معنوي) حيث يتم الاعلان عن ذلك بشكل شفهي او مكتوب من اجل بلوغ هدف معين .

و يفترض في هذه الحالة توافر البدائل و الاختبارات اللازمة لبلوغ ما يصبوا اليه متخذ القرار من اهداف ان القرار بشكل عام يتم اتخاذه من قبل الشخص المادي او المعنوي وفق اتجاهين هما :

أ. الاتجاه المستند الى تداخل حالة التمعن و الحساب و التفكير و الادراك الواعي .

[46] منعم زمزير الموسوي،مفهوم القرار بحوث و عمليات مدخل على اتخاذ القرار،دار وائل للنشر،الاردن،2009،ص13

[47] منى عطية خزام خليل،الادارة و اتخاذ القرار في عصر المعلوماتية و الخدمة الاجتماعية،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،2009،ص90.

ب . الاتجاه الذي يستند الى موقف لا شعوري تلقائي و عفوي [48].

2. انواع القرارات :

يمكننا تصنيف القرارات الكتابية :

2-1 . تصنيف القرارات حسب (هـ . سيمون):

ميز سيمون بين نوعين اساسيين من انواع القرار هما :

أ. قرارات مبرمجة : تعتبر قرارات مبرمجة لان معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة و غالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشانها و من السهل تحديد البدائل فيها ، و يوجد تاكد نسبي بشان البدائل المختارة ، و هي قرارات متكررة و روتينية و محددة جيدا و لها اجراءات معروفة و محددة مسبقا للتعامل معها [49].

ب . قرارات غير مبرمجة : عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لاول مرة و لا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها ففي هذا النوع عادة ما يصحب تجميع معلومات كافية عنها ، و لا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل[50].

و الاختيار بينها ، و لذلك فان الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التاكد بشان بدائل نتائج التصرفات البديلة ، و نتيجة لهذه الخصائص فان كل قرار يتم وضعه لمتطلبات و ظروف و خصائص المشكلة ، و لا يوجد انماط موحدة لحل هذا النوع من المشاكل ، و يمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي و تقييمه و رؤيته للمشكلة ، و هي قرارات غير متكررة و كل منها له طبيعته المميزة و غالبا ما تكون على درجة من الاهمية و التمييز بين النوعين من القرارات و موضحة في الجدول كالاتي :

جدول تصنيفات القرارات[51]

اساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية و متكررة	غير منتظمة و غير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة

[48] مؤيد الفضل،المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الادارية المثلى،دار اليازوري،الاردن،2010،ص30
[49] شهرزاد محمد شهاب،القدرة على اتخاذ القرار و علاقتها بمركز الضبط،دار صفاء،عمان،2010،ص49
[50] حسين بلعجوز،مدخل لنظرية القرار،جامعة محمد بوضياف،الجزائر،2010،ص101
[51] مرجع سابق ،ص102

ظروف اتحاد القرار	تاكد	عدم التاكد النسبي
الاجراءات	محددة	غير محددة مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا و غير كافية
ادوات الحل	الطرق الكمية و برامج الحاسوب الجاهزة	الخبرة ، برامج الحاسوب المتطورة

2-2 . تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة :

يميز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في اتخاذ القرار:

أ . فهناك القرارات الفردية : و هي قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد .

ب . قرارات تنظيمية : و هي التي يشارك فيها العديد من متخذي القرار[52].

3-2 . قرارات حسب المستويات الادارية :

كما تتميز القرارات وفقا للمستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار و هي :

أ . القرارات الاستراتيجية .

ب . القرارات الادارية .

ج . القرارات التشغيلية .

. القرارات الاستراتيجية : هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الادارة العليا في المؤسسة ، و هي قرارات تعطى مدى زمني طويل مقارنة بالقرارات السابقة و تتعلق القرارات الاستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق ، و في اغتنام الفرص و تجنب مخاطر البيئة كما تهتم القرارات الاستراتيجية بتحديد اهداف المؤسسة و الموارد اللازمة لتحقيقها و السياسات التي تحكم عمليات التوزيع و الاستخدام بهذه الموارد ...الخ

. القرارات الادارية : فهي قرارات تؤخذ على مستوى اداري اعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم و الرقابة على الاداء و فرض كذلك قرارات متعلقة بالتاكيد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق اهدافها و لا توجد في هذا

[52] حسين بلعجوز،مرجع سبق ذكره ،ص102

النوع من القرارات اجراءات معروفة مسبقا يجب اتباعها و لكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص و حل المشكلة و ان يستخدم حكمه الشخصي و رصيده من الخبرة في اختيار البدائل في هذه الحالة يتم اتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم تاكد نسبي اي مخاطرة [53].

. القرارات التشغيلية : هي قرارات تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا و المتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة ، و هي اقرب لاتباع تعليمات و ارشادات منها الى الاختيار بين البدائل و عادة ما تكون متعلقة بالتاكد من المهام و الانشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة و فعالية ، و يؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تاكد تام و نتائجها معروفة مسبقا مثل تعطل في خط الانتاج و ما يحتاجه من تصليحة من الاجراءات نمطية معينة ، و الشكل التالي يبين انواع القرارات المتخذة على كل مستوى تنظيمي (اداري)[54]:

انواع القرارات في المستوى الاداري

المستوى الاعلى	قرارات استراتيجية
المستوى المتوسط	قرارات ادارية
المستوى الادنى	قرارات تشغيلية

3. خصائص اتخاذ القرارات :

اوضح انشوف خصائص القرارات من خلال التصنيف التالي :

أ . القرارات الاستراتيجية التي تتخذ من طرف الادارة العليا : مثل :

. قرارات اختيار مزيج سلعة السوق التي تساعد على تعظيم معدل العائد على الاستثمار.

. قرارات تخصيص الموارد على استخداماتها البديلة او الخاصة بالفرص المرتبطة بالسلعة و السوق .

. قرارات التنويع .

. قرارات اختيار توقيت ازمنة البدء في التوسع غير المتكرر.

. و تتصف القرارات الاستراتيجية بانها غير متكررة كما انها تحظى بدرجة عالية من المركزية في اتخاذها .

ب . القرارات التنظيمية الادارية :

[53] حسين بلعجوز،مرجع سبق ذكره ،ص102-104
[54] مرجع سابق ، ص105

و هي القرارات التي تتصف بالتكرار اذا قارنا بالسابقة و تصدر عن الادارة الوسطى و من امثلتها مايلي :

. القرارات الخاصة باجراءات توزيع الموارد على استخداماتها البديلة .

. القرارات الخاصة بتنظيم الموارد و تملكها و تنميتها .

. القرارات التنظيمية المرتبطة بتدفق المعلومات و تحديد الحريات و الصلاحيات المخولة للافراد (السلطة) و كذلك المسؤولين .

. القرارات الخاصة بخطوات تنفيذ و تدفق الاعمال و الانشطة و توزيع الخمات و التسهيلات بين الاقسام و الوحدات التنظيمية .

ج . قرارات تشغيلية :

تتصف هذه القرارات بدرجة عالية من المركزية و بالتكرار ، و اي انها مبرمجة و من الامثلة على هذه القرارات :

. توزيع الموارد المتاحة على الانشطة الوظيفية الرئيسية .

. جدولة الانتاج و جدولة الاستخدامات و تشغيل الموارد .

. اساليب الاشراف و الرقابة على العمليات .

. تحديد مستويات التشغيل اي حجم الانتاج و مستويات المخزون و التخزين .

. القرارات الخاصة بالتسعير و سياسات التنمية و البحوث [55].

و تصدر هذه القرارات عن مستويات الاشراف و لمختلف القرارات خصائص متباينة و معروفة ، و هذه الخصائص امر ضروري لمتخذ القرار ، و الجدول التالي يبين خصائص مستويات اتخاذ القرارات:

جدول خصائص مستويات اتخاذ القرار[56]

الخاصية	المستوى الاستراتيجي	المستوى الاداري	المستوى التشغيلي

[55] محمد الصيرفي، القرار الاداري و نظم دعمه،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2008،ص ص 21-22

[56] نفس المرجع ،ص23

تنوع المشاكل	عال	متوسطة	متدني
درجة التنظيم	متدنية	متوسطة	عالية
درجة الغموض	عالية	متوسطة	متدنية
درجة الاجتهاد	عالية	متوسطة	متدنية
الافق الزمني	بالسنين	بالشهور	بالايام
القرارات القابلة للبرمجة	لا توجد	بعضها	اكثرها
قرارات التخطيط	اكثرها	النصف تقريبا	قليلة
قرارات التنظيم	قليلة	النصف تقريبا	اكثرها

4. اهمية القرارات الادارية من الناحية العلمية و العملية :

أ. اهمية القرارات من الناحية العلمية :

. تعتبر القرارات الادارية وسيلة علمية و فنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات و الاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق اهدافها بصورة موضوعية و عملية .

. تلعب القرارات الادارية دورا حيويا و فعالا في القيام بكافة العمليات الادارية مثل التخطيط و الرقابة و التنظيم و غيرها .

. تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد ، تكييف ، تفسير و تطبيق الاهداف و السياسات و الاستراتيجيات العامة في المنظمة .

. تؤدي القرارات الادارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الادارية عن طريق استعمال وسائل علمية و تكنولوجية متعددة و مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم .

ب . اهمية القرارات من الناحية العملية :

. تكشف القرارات الادارية عن سلوك و موقف القادة الرؤساء الاداريين .

. تكشف عن القوى و العوامل الداخلية و الخارجية الضاغطة على متخذي القرار.

. تعتبر القرارات الادارية وسيلة لاختيار و قياس مدى قدرة القادة و الرؤساء الاداريين في القيام بالوظائف و المهام الادارية المطلوب تحقيقها و انجازها باسلوب علمي و عملي .

. تعتبر القرارات الادارية ميدانا واسعا للرقابة الادارية [57].

المطلب الثاني : تقرير المدقق الداخلي و مساهمته في تحسين الاداء المالي.

بعد ما يقوم المدقق الداخلي بكل ما يلزم من خطوات التدقيق و الفحص و كذا تقييم نظام الرقابة الداخلية و فحص الحسابات و القوائم المالية يقوم باعداد التقرير الذي يضم نتائج ما قام به و يكون موجها لادارة المؤسسة ، للاطلاع على الملاحظات و التوصيات و الاقتراحات فيما يخص الاداء المالي و كذا تحسينه و الذي يكون مرفقا بعدد من ادلة الاثبات .

1. اعداد التقارير و معاييرها في التدقيق الداخلي :

يعتبر التقرير العنصر الاخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الادلة الرئيسية التي يعبر فيه المدقق عن رايه الفني المحايد .

. ماهية التقرير : هي كلمة لاتينية تتكون من مقطعين معناها بالعربية (يحمل الى) او (يرجع الى) و هو عرض لمعلومات جديدة او تحليل لقرار اتخذ في الماضي او توصية باتخاذ قرار مستقبلا .

و هي وسيلة لنقل المعلومات و البيانات و القرارات بين الجهات المختلفة اما شفهيا و اما تحريريا .

فالتقارير هي البيانات و المعلومات التي يجمعها المدقق من الملاحظة و المحاسبة و تبادل الاراء عن طريق الاتصال الشخصي بالقائمين بالتنفيذ و من خلال الوجود الفعلي في مواقع التنفيذ .

اذا التقارير تبليغات شفهية او رسائل من المرؤوسين عن سير التنفيذ و موقعه .

يمكن ان يعرف التقرير على انه وثيقة مكتوبة و صادرة من شخص مهني الذي هو المدقق ، يمتاز بالاهلية لابداء راي فني محايد حول القوائم المالية و الاجراءات التي قام بفحصها في المؤسسة و مدى دقة و صحة البيانات و المعلومات التي اعتمد عليها لابداء الراي [58].

2. اهداف التقرير:

من خلال التقرير يسعى المدقق الداخلي الى الابلاغ عن الملاحظات و التوصيات الناتجة عن اعمال التدقيق و كذا التغيير للافضل من خلال عكس مجهود ادارة التدقيق الداخلي الى الادارة العليا ، و التاثير في عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد الاعمال التي قام بها اعضاء التدقيق و اقناع القارئ بوجهة النظر التي

[57] عبد العزيز صالح بن جنتور،مبادئ الادارة العامة ،دار الميسرة للنشر،عمان،الاردن،2009،ص ص 100-101
[58] عبد الفتاح صحن،اسس المراجعة الخارجية،المكتب الجامعي الحديث،مصر،2007،ص85

جيء بها في التقرير و ابداء التوصيات اللازمة بالنسبة لتطوير اجراءات العمل و نقل الافكار و المعلومات و تبادلها [59].

3. انواع التقارير :

نوجزها في اربعة و هي كالتالي :

. الاخباري : و هي تقارير تستعرض معلومات او بيانات رقمية و غير رقمية لتخبر المتلقي عن حالة او موقف خاص لموضوع محدد طلبته الجهة المتلقية .

. التحليلي : و هي التقارير التي تقوم بدراسة مستوفية عن حالة او موضوع و تحليل البيانات و الارقام و تقديم الاستنتاجات و التوجيهات اللازمة .

. تفسيرية : و هي تقارير تحتوي على شرح و تفسير البيانات او الارقام التي تتم جمعها و استعراضها في نفس التقرير .

. روتينية : و هي تقارير ترفع للادارة بشكل روتيني ضمن ماهو متعارف عليه[60] .

4. معايير اعداد التقرير في وظيفة التدقيق الداخلي :

توجد معايير يجب على المدققين الداخليين اعتمادها عند اعدادهم لهذه التقارير و تتمثل في اعداد تقرير مكتوب و موقع بعد اكتمال فحص التدقيق ، و مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الادارية المعينة قبل اصدار التقرير النهائي المكتوب ، قد تنطوي التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية و الاداء و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم و احتواء التقارير و الغرض و النطاق و النتائج و اتصافها بالموضوعية و الوضوح و الاختصار و تفحص و تقيم التقارير من قبل مدير التدقيق و المراجعة الداخلية او من ينوب عنه لهذا المنصب قبل اصداره من قبل المدقق الخارجي [61].

5. خصائص تقرير المدقق الداخلي :

من اهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير مايلي :

. المنفعة : لابد ان تعرض المعلومات في تقارير بشكل مختصر تفيد المدير على اتخاذ القرارات.

. الشكل الملائم : وضوح التقارير لتسهيل قرائتها و فهم ما تختويه من معلومات .

[59] يوسف محمود الجربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية و الطبيق،الوراق للنشر،2007،ص206
[60] خالد امين عبد الله،مرجع سبق ذكره،ص138.
[61] يوسف محمود الجربوع،مرجع سابق،ص264

. محدد الهوية : لابد من اشتماله على معلومات اساسية تحدد هويته مثل العناوين و ارقام الصفحات .

. الثبات : يجب ان تعد التقارير على اسس ثابتة ، و تتم كتابة التقرير على ثلاث مراحل :

. مرحلة التخطيط لعدد التقارير التي سيتم اصدارها المرحلية منها و النهائية .

. تكون متزامنة مع عملية التدقيق و من خلالها يتم كتابة الملاحظات و التوصيات اولا باول.

. جمع الاجزاء المختلفة عن التقرير في وثيقة موحدة التنسيق و الترتيب .

و عليه من خلال تقرير المدقق الداخلي يتم تقديم علومات تمتاز بالموثوقية و المصداقية هذا ما يؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة و تحسين الاداء من خلال مقارنة اداء المؤسسة سواء كان داخل الوحدة الاقتصادية او ضمن المؤسسات المماثلة باعتبار المؤسسة تنشط في محيط تنافسي [62].

6. ارشادات تتعلق بالتزامات المدقق الداخلي :

يجب على المدققين الداخليين التقرير عن نتائج عملهم التدقيقي من اجل ايصال النتائج المتعلقة بعملية التدقيق باصدار تقرير مكتوب و موقع بعد انتهاء عملية الفحص التدقيقي و يمكن ان تستخدم التقارير المرحلية لايصال المعلومات التي تتطلب اهتمام فوري و ذلك من اجل ايصال تفسير في نطاق التدقيق للنشاط موضع المراجعة .

ان ملخص التقارير التي تلقى الضوء على نتائج التدقيق يمكن ان تكون مناسبة لتلك المستويات الادارية التي تكون اعلى من رئيس الوحدة موضع التدقيق ، فعلى المدقق الداخلي مناقشة الاستنتاجات مع المستويات الادارية المناسبة قبل اصدار التقرير الكتابي و هناك مقابلات بعد عملية التدقيق تتضمن مناقشات و توصيات و هناك اسلوب اخر و هو مراجعة مسودات تقارير التدقيق مع كل رئيس قسم او دائرة مدققة .

يجب ان تكون التقارير موضوعية وواضحة و بناءة و في الوقت المناسب و ان تتسم بالواقعية و عدم التحيز و خلوها من التحريف او التشويه اي انها تعتمد على الحقائق و الادلة و القرائن الثبوتية ، و ان تعرض الهدف من التدقيق و نطاقه و نتائجه ، كما يجب ان تحتوي تعبيرا عن راي المدقق كلما كان ذلك ممكنا و ان تكتب المعلومات الاضافية بوضوح لتجنب القارئ لان يقرا اكثر و ان تصف المعلومات الهدف من التدقيق .

[62] عبد الفتاح صحن، مرجع سابق،ص89

يفترض ان يكون هناك تعليمات خاصة بالفترات الزمنية لاصدار التقارير ، يمكن تجزئة الايام المطلوبة لكتابة التقارير من المنشاة الصغيرة كمايلي :

. اليوم الاول : تحضير المسودة الاولى من قبل المدققين بعد الانتهاء من اعمال التدقيق الميداني.

. اليوم الثاني : طباعة التقرير و مراجعته .

. اليوم الثالث : مراجعة التقرير من قبل مدير التدقيق الداخلي .

. اليوم الرابع : اعادة الطباعة و التعديل .

اليوم الخامس : مراجعة اخيرة من قبل المدقق الداخلي و الاصدار بشكل نهائي [63].

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات .

يتحدد دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي من خلال اتخاذ قرارات مهمة في المؤسسة و هذا سوف نتحدث عنه في هذا المطلب :

1. القرار: عرف القرار على انه الاختيار بين بديلين او اكثر.

هو اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين او هو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الامثل بينها .

عملية اتخاذ القرار هي تلك العملية المبنية على الدراسة و التفكير الموضوعي الواعي للوصول الى قرار [64].

2. مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات :

هناك خطوات منطقية ينبغي اتباعها للوصول الى قرارات رشيدة و جيدة تتمثل في تحليل و تشخيص الموقف و تحديد البدائل لاختيار البديل الافضل .

يلعب التدقيق الداخلي ادوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تاهيل المعلومة لتكون جيدة و ذات مواصفات كاملة و كافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة و فعالية ، بالموازنة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فان التدقيق

[63] حسين بلعجوز ،مدخل لنظرية القرار،ديوان المطبوعات الجامعية،جامعة محمد بوضياف،الجزائر،2010،ص111
[64] المرجع السابق ،ص112

الداخلي له دورة حياة يكون اخرها الوصول الى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الادارية و تبدا عملية التدقيق باعطاء نظرة حول موضوع العملية و اعداد اجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع و بذلك يتم تشخيص الوضع المحيط و تحديد درجة الخطر الناجم و من ثم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة ليبدا المخطط بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الاداء ، و يتم من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق الداخلي و يقوم بادخال التحسينات الضرورية على كل نقص و هكذا في كل مرة.

يتم اعداد تقرير حول ما تم ملاحظته و تقديم الاقتراحات المناسبة حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق الداخلي باهمية بالغة للادارة العليا باعطاء التوضيحات و اقتراح التحسينات و اضافة قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين و هذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات منها :

قرار الاستثمار ، قرار التمويل .

تعتمد الادارة على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها هذا يساهم في تحسين الاداء المالي للمؤسسات و يعطيها مركز تنافسي في السوق و يستوجب في ذلك ان يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية الكافية للقيام بمهامه وواجباته [65].

[65] حسين بلعجوز ،مرجع سابق،ص ص112-113

خلاصة الفصل :

يعرف التدقيق الداخلي بانه وظيفة داخلية مصممة لاضافة قيمة للمؤسسة يحتوي على مجموعة اجراءات و انظمة و عمليات التي تتبعها اغلب المؤسسات و هذه الاجراءات تحفز و تحسن من تقييم الاداء المالي للمؤسسات .

توجد علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي و دوره في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال حماية الاصول و ترشيد استخدام الموارد المتاحة و زيادة الفعالية و تحديد الاهداف المسطرة او كشف نقاط ضعف و قوة تسييرها من خلال معايير و مؤشرات مالية متمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و النسب المردودية .

و عليه لتمكين المؤسسة الاقتصادية من تسييرها بأداء جيد يجب تحديد كلا من نقاط الضعف و القوة من خلال استخدام اجراءات رقابية متمثلة في التدقيق الداخلي للسهر على حماية اصولها و ترشيد استخدام الموارد المتاحة بكل كفاءة و فعالية لبلوغ اهدافها المسطرة و المحددة باتباع معايير متعارف عليها و مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة زيغام عبد القادر للترقية العقارية

المبحث الأول :الطريقة و أدوات جمع المعلومات

المطلب الأول : اختيار عينة و مجتمع الدراسة

الفرع الأول : تعريف المؤسسة:

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى تقديم المؤسسة الاقتصادية الترقية العقارية " زيغام عبدالقادر" هي مؤسسة خاصة ذات طابع اقتصادي .

الترقية العقارية " زيغام عبد القادر" شركة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية المحدودة ، الكائن مقرها بالحي الجديد رقم 12 بلدية مزغران ولاية مستغانم، بدأ نشاطها بتاريخ 30 ديسمبر 2015 بمبلغ رأسمال يقدر ب 500.000.00 دج.

و عين الشريك الوحيد المذكور أعلاه " زيغام عبد القادر" مسيرا للشركة.

المشاريع المنجزة أو في طور الانجاز من طرف المؤسسة :

- مشروع 35 مسكن ترقوي و 04 محلات تجارية ببلدية مزغران – مستغانم .
- مشروع 85 مسكن ترقوي و 07 محلات تجارية ببلدية مزغران – مستغانم.
- مشروع 42 مسكن ترقوي و 14 محل تجاري بكاسطور – بلدية مستغانم.
- مشروع استثمار* مركز تجاري * بصبلات – بلدية مزغران – مستغانم.

الفرع الثاني: كيفية سير العمل بالمؤسسة :

I. تعمل المؤسسة على بيع شقق سكنية و محلات تجارية و كذا قطع ارض في اطار الترقية العقارية، و تتم هاته العملية على مراحل:

1. ***مرحلة التخصيص (مثال مسكن):***

و يتم من خلال دراسة المشروع المعروض للزبون و اختياره للعرض المناسب له و الذي يتوافق مع متطلباته و قدراته.

الحجز يكون من خلال دفع مبلغ مالي يقدر بنسبة 10 الى 20 % من المبلغ الاجمالي للمسكن.

نموذج عن شهادة تخصيص : الملحق 01

نموذج عن أمر بالدفع : الملحق 02

2. ***مرحلة القرض البنكي : (اختيارية)***

يمكن للزبون اللجوء للمساهمة البنكية من أجل اتمام تكاليف المسكن المخصص، و تتعلق قيمة القرض الممنوح بقيمة المسكن، قيمة مداخيل الزبون، السن و الوضعية العائلية.

نموذج عن Fiche d'estimation: الملحق 03

نموذج عن جدول تدقيقي لقيم القروض البنكية : الملحق 04

3. **مرحلة الرزنامة:**

فيما يخص الزبائن غير المبرمجين للمساهمات البنكية فالمؤسسة تلجـ لاستخدام منهجية الدفع بالرزنامة (شهريا، ثلاثيا أو سداسيا).

4. **مرحلة ابرام عقد البيع على المخططات VENTE SUR PLAN:**

هنا يوجه الزبون نحو الموثق المعين من طرف مديرية المالية مصحوب بشهادة تحديد المسكن النهائية و هذا لابرام عقد البيع بينه و بين المرقي العقاري.

الفرع الثاني :متغيرات الدراسة

الجدول رقم **01** :(يوضح متغيرات الدراسة)-

المتغير المستقل	دور التدقيق الداخلي
المتغير التابع	تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

المصدر :من إعداد الطالب.

الفرع الثالث :مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المصلحة التجارية، مصلحة المالية والمحاسبة.

2. عينة الدراسة :

1.2المقابلة : نظرا للأهمية البالغة لأداة الدراسة ، ومن اجل التمكن من التوسع في مجال التدقيق الداخلي وفهمه اكثر ، قمنا بإعداد مقابلة شخصية مع المدقق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة ، والتي طرحنا من خلالها مجموعة من الأسئلة بشكل مفتوح لنتحصل على إجابات دقيقة و معلومات مباشرة ،

و بالتالي الوصول الى نتائج صحيحة تمكننا في النهاية من الحكم على وظيفة التدقيق الداخلي بالمؤسسة ومدى مساهمته في تحسين أداء المؤسسة.

2.2 الاستبيان : تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة في جمع البيانات التي تتناسب مع موضوع البحث و أهدافه ، نظرا لما له من مزايا في قياس تقارب وجهات نظر أفراد العينة المكونة من 5 أشخاص عاملين في المؤسسة.

وقد استهدف الاستبيان هؤلاء الموظفين من خلال توزيع استمارة استبيان .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات

الفرع الأول : أدوات جمع المعلومات:

استخدمت في جمع المعطيات و المعلومات في هذه الدراسة استمارة الاستبيان، والتي تتكون من:

الجزء الأول :خصص للمعلومات العامة عن الشخص القائم بعملية الاستبيان، الذي يتكون من خمس فقرات.

الجزء الثاني :خصص لاختبار دور التدقيق الداخلي في المؤسسة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، حيث قسم إلى محورين وهما كما يلي:

المحور الأول :اختبار دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة والذي شمل 12 فقرة؛

المحور الثاني : اختبار مدى تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الإجراءات الإدارية وتضمن 11 فقرة.

الفرع الثاني :الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة:

اعددنا مقياس لكارت الثلاثي(Likerscale) والذي يحتمل ثلاث إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، ويسهل بالتالي ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم03 :مقياس لكارت الثلاثي :

الراي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة(الوزن)	3	2	1

المصدر :عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss الجزء الثالث موضوعات مختارة، عمان ، .الأردن ، سنة 2008 ص 538

الجدول رقم 04 : يوضح معاملات الثبات للمؤسسة باستخدام طريقة الفا كرونباخ.

المؤسسة	الترقية العقارية " زيغام عبدالقادر"
معامل آلفا كرونباخ	0.987

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على نتائج برنامج SPSS 19

من الجدول نلاحظ أن معامل ألفا يصل إلى 0.987 أي بنسبة% 98.7 ،حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات ، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تو زيعه على أفراد العينة عدة مرات.

المبحث الثاني :عرض النتائج ومناقشتها

المطلب الأول :عرض النتائج

بعد قيامنا بطرح أسئلة المقابلة على المدقق الداخلي للمؤسسة و جمع مختلف المعلومات المراد الوصول اليها ، سنستعرض كل سؤال وفق الجواب المقدم من المستجوب و استنتاج بعض النقاط المتعلقة بكل سؤال كما يلي:

- هل يتم إبلاغ الجهات محل التدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي أو الإدارة قبل البدء بالمهمة ؟

نعم، تقوم الإدارة بإرسال نسخة من وثيقة الأمر بالمهمة إلى الجهة الخاضعة للتدقيق قبل البدء بعملية التدقيق بفترة وجيزة تعلمهم فيها أهداف المهمة، تاريخ بدايتها ونهايتها.

من الملاحظ أن المؤسسة تترك مجالا للجهة الخاضعة التدقيق لتحضير الوثائق والمستندات المتعلقة بالمهمة، وهذا يتوافق مع الخطوات المشكلة لمنهجية التدقيق.

و أن الإدارة تقوم بالرقابة على جميع الوظائف لتتأكد من التنفيذ الفعلي للسياسات والإجراءات المخطط لها و الكشف عن الانحرافات و التلاعبات، مما يساعدها في التحكم أكثر في المؤسسة، ومنه نستنتج ان التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية تسعى لترشيد الأطر العليا بالمؤسسة.

- هل تتوفر مصلحتكم على الإمكانيات المادية و المالية اللازمة لتنفيذ المهمة ؟

نعم ، تعمل مؤسسة على توفير الإمكانيات الأزمة التي تمكن المدقق الداخلي لديها من القيام بمهمته على اكمل وجه وفي الوقت المناسب سواء كانت لوازم مادية(مكتب للتدقيق ،كمبيوتر، الة طباعة) ...

او مالية (وسائل للنقل ،مكان للإقامة).....

تحرص المؤسسة محل التدقيق قدر الإمكان على التسهيل من مهمة التدقيق بسهرها على توفير مختلف الإمكانات اللازمة للتنفيذ الجيد لمهام التدقيق.

- ماهي الأدوات والتقنيات التي يستخدمها ويعتمد عليها المدقق الداخلي في تنفيد مهام التدقيق ؟

يعتمد المدقق الداخلي في أدائه لمهمته على مجموعة من الأدوات و التقنيات المتمثلة في : المقابلة، الملاحظة المادية ، ملاحظة ملفات الكمبيوتر، الأدوات الوصفية، مسار التدقيق ،خرائط التدفق ،الهيكل التنظيمي ،أدوات الاعلام الآلي (انترنت ، انترانت ، برمجيات)، الجرائد الرسمية ،المنشورات وتعليمات التسيير.

يعتمد التدقيق الداخلي على جمع مقوماته من خلال الأدوات التي يقوم باستخدامها، ومن الملاحظ ان المدقق الداخلي وعند أداءه لمهامه بالمؤسسة يقوم باستخدام معظم الأدوات و التقنيات المتعددة في التدقيق، ومنه نستنتج انه و بالرغم من عدم استخدام

- هل يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق جميع الأقسام و المصالح ؟

نعم، يتم تدقيق جميع اقسام ومصالح المؤسسة

المدقق الداخلي لجميع الأدوات و التقنيات الا ان استخدام معظمها يساعده في تدعيم عمله و الكشف عن الأخطاء و المخالفات المرتكبة وتحليل المشكل المطروح ، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة.

- ماهي العوائق التي تعترض المدقق الداخلي أثناء قيامه بعملية التدقيق ؟

يواجه المدققين الداخليين داخل المؤسسة مجموعة من العوائق خلال محاولتهم لتأدية مهامهم ، نذكر منها:

التفكير السائد بين الموظفين وتخوفهم من أعمال التدقيق الداخلي لاعتقادهم بان المدقق يقوم بعملية تفتيشية تنتج عنها معاقبة الجهات المتسببة في الخطأ، مما يتسبب في محاولة إخفاء للمعلومات والوثائق الأزمة عن الجهات المعنية بالتدقيق.

الاستقلالية المحدودة للمدققين الداخليين وعدم تمكنهم من الطعن في القرارات المتخذة من قبل الإدارة .

تتعرض المؤسسة من مجموعة من العوائق التي تحول دون التنفيذ لمهمة التدقيق مما يؤثر على أداء المدققين ويزيد من مسؤولياتهم ، ومنه نستنتج أن أداء عمل المدققين يعتمد بدرجة كبيرة على سهولة القيام بالمهمة وقلة العوائق التي يتعرض لها.

- هل تراجع مدى موثوقية وسلامة البيانات والمعلومات المتداولة داخل المؤسسة ؟

نعم ،يتأكد المدقق الداخلي من أن المعلومات المتداولة صحيحة ويمكن الاعتماد عليها.

قيام المدقق بمراجعة مدى سلامة وثقة البيانات و المعلومات المتداولة داخل المؤسسة يساعد في التحكم في المؤسسة من خلال استخدام الإدارة لمعلومات تحتوي على نتائج واقعية وليست مجرد احتمالات في اتخاذ قرار معين ،وبالتالي التدقيق الداخلي بالمؤسسة يعد بمثابة أداة من أدوات حوكمة المؤسسات.

- هل يقوم المدقق الداخلي توصيات تخص الرؤية الاستراتيجية بالمؤسسة من اجل تطويرها ؟

يقدم المدقق الداخلي توصيات فيما يخص المجالات التي أمر بتدقيقها فقط.

المدقق الداخلي ليست له الصلاحية في التدخل في الأمور التسييرية للمؤسسة، اما اقتراحاته فتقتصر على الأشياء التي طلب منه تدقيقها فقط.

- ماهي الجهات التي يقدم لها المدقق الداخلي تقريره حول المهام و المصالح التي قام بتدقيقها ؟

يقدم المدقق الداخلي تقرير التدقيق إلى الجهة التي كلفته بالمهمة (المدير العام.)

من الملاحظ ان تقرير التدقيق الداخلي يتمتع بالسرية ولايحق لأي فرد بالمؤسسة الاطلاع عليه من غير المدقق الداخلي والجهة الطالبة للتدقيق.

- هل يتم اخد اقتراحاتكم بعين الاعتبار؟

نعم يتم أخد توصيات و اقتراحات المدقق الداخلي بعين الاعتبار في أعمال المؤسسة.

تعتمد الإدارة على الحلول و المقترحات المقدمة في تقرير التدقيق في أعمالها، الأمر الذي يزيد من فعالية الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة.

- في حالة الإجابة بنعم قدم لنا مثال ملموس عن حوادث تم تعديلها او إصلاحها بناءا على تقاريركم لكي تكون مثالا ضمن رسالة الماستر.

قيام المدقق الداخلي بمهمة تدقيق المشتريات ، لاحظ فيه تسيب و تسيير غير جيد في عملية الشراء سواء من ناحية عدم العمل الفعلي بالبرنامج المعلوماتي الخاص بالتسيير التجاري وعدم وضع ملف خاص بالموردين من ناحية دخول بعض السلع للمخزن دون(وصولات استلام)، وفي هذه المهمة قام المدقق بتقديم عدة اقتراحات و الحلول التي من شانها ان تساعد في التحكم في المشتريات منها : العمل الفعلي بالبرنامج المعلوماتي الخاص بالتسيير التجاري ،

الحرص على توثيق متابعة المخزون الخاص ملكيتها للزبائن و الحرص على اجتماع اللجنة الخاصة بمعالجة الفروقات شهريا.

كما قام المدقق الداخلي بتدقيق ومراقبة الجودة (النوعية)، لاحظ فيه كذلك نقص في التسيير الجيد سواء من ناحية أسعار خدمات التحاليل وعدم تطبيق المعايير و الإجراءات المتعلقة بأخذ العينة ، كما قام في هذه المهمة أيضا بتقديم اقتراحات وتوصيات منها : مراجعة أسعار خدمات التحاليل، يجب تسليم نسخة من وثيقة طلب الإنتاج إلى المكلف بمراقبة النوعية كما يجب الحرص على تطبيق المعايير و الإجراءات المتعلقة بأخذ العينة .

لاحظنا ان الخلل بمصلحة المشتريات او فيما يخص مراقبة النوعية راجع الى التراخي من طرف موظفي المصلحة بالرغم من اطلاعهم من قبل من طرف الإدارة(مصلحة التدقيق)على العمل الذي يجب ان يلتزمون بالقيام بعمله وهذا ما نرجعه كذلك الى نقص الرقابة الداخلية من هذه الأخيرة ، ومنه نستنتج ان عملية التدقيق الداخلي للمشتريات و مراقبة النوعية على التحسن في نظام

الرقابة الداخلية والحصول على المعلومات الصحيحة و الدقيقة حول الإجراءات المتبعة ،وهذا ما يؤكد ان اعتماد الإدارة على حلول ومقترحات تقرير التدقيق من شأنها أن تساهم بدرجة كب يرة في عملية التحكم بالمؤسسة وتحسين تسييرها.

- **مما مدى التزام المصالح و الأقسام بالسياسات و الإجراءات المتبناة من قبل المؤسسة ؟**

يلتزم معظم الأقسام و المصالح بالسياسات و الإجراءات المتبناة من طرف المؤسسة.

من الملاحظ ان هناك تطبيق معتبر لسياسات المؤسسة من قبل الموظفين.

- **هل لديك شعور بأنك تشارك في اتخاد القرارات داخل المؤسسة ؟**

نعم ، يشارك المدقق الداخلي في اتخاد القرارات داخل المؤسسة بطريقة غير مباشرة ،من خلال اعتماد الإدارة على نتائج تقرير التدقيق الداخلي المسلم لهم للاستفادة مما يتضمنه من ملاحظات و توصيات لغرض اتخاد قرارات صحيحة.

على الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه المدقق الداخلي في المؤسسة في اكتشاف الانحرافات و الأخطاء واقتراح مختلف التوصيات والحلول ،إلا انه لا يملك الصلاحية لاتخاذ القرارات مباشرة وهذا ما يحد من استقلاليته بالمؤسسة.

المطلب الثاني : مناقشة النتائج و اختبار الفرضيات

الفرع الأول : دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة:

نلاحظ من خلال نتائج الفقرات أن وظيفة التدقيق الداخلي لها دور فعال في المؤسسة إذ تعتبر وظيفة أساسية لقيامها بدعم الإدارة العليا في اتخاذ مختلف القرارات، وعلى الرغم من ذلك فإن إجابات الفقرة 17 والتي تتضمن انه يوجد وعي لدى الموظفين بأهمية التدقيق الداخلي والذي كان اتجاهه محايد .فالتدقيق الداخلي في المؤسسة يتمتع بالسلطة التي تمكنه من الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجها من اجل التحقق من دقة وصحة مختلف العمليات المنفذة.

الفرع الثاني : تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الإجراءات الإدارية:

من خلال نتائج فقرات المحور الثاني و الذي تضمن مدى تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الإجراءات الإدارية ، نلاحظ ان جل الفقرات كانت إيجابية وهذا من خلال العمال الذين يرون ان التدقيق الداخلي يؤثر بصفة كبيرة على القرارات والإجراءات الإدارية وهذا راجع إلى الاستقلالية لكن شبه التامة لوظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة مع أخد بعين الاعتبار أن هذه الوظيفة تكون في إطار محدود داخل الإدارة وهذا لان موظف التدقيق شخص ينتمي اليها و ليس خارجا عنها، مما يسمح له بالنهوض بالمؤسسة وهذا محصور على الدور الذي يلعبه.

الفرع الثالث :اختبار الفرضيات

- **تتمثل الفرضية الأولى في أن وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة مهمة في المؤسسة**

وللإجابة على الفرضية قام الطالب بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات المقدمة من أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول الممثل في دور وظيفة التدقيق، نلاحظ ان:

الموظفين موافقون بشدة على ان وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة أساسية في المؤسسة، حيث قدر المتوسط المرجح ب6.12 والانحراف المعياري 1.404 وبنسبة تقارب% 11 ، وان وظيفة التدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلالية التامة في المؤسسة حيث بلغت نسبتها ما يقارب % 71 ، وهذا ما يؤكد ان التدقيق الداخلي وظيفة مهمة بالمؤسسة.

- **تتمثل الفرضية الثانية في تأثير التدقيق الداخلي على الإجراءات الداخلية للمؤسسة**

حيث توصلنا بعد قيامنا بالدراسة الميدانية وإجراء المقابلة الشخصية وتوزيع الاستبيان، إلى استنتاج أنها تأثر في المؤسسة لكن بتفاوت و يظهر ذلك مثلا في اكتشاف الانحرافات في التقارير المالية مما يسمح بمعالجتها سريعا ، حيث كان هناك نوع من اللبس يجتاح العمال عكس ان عملية التقييم تتم بشكل مستمر فالعمال هنا كانت إجابتهم موثوقة .ونحن نأخذ بالأغلبية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بدور التدقيق الداخلي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، وقد شملت الدراسة على استبيان للموظفين صالح للتحليل الإحصائي، تم قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع مدير التدقيق كما قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية من اجل اختبار فرضيات الدراسة وهذا من أجل جمع البيانات الخاصة بالدراسة وتحليلها بهدف الوصول إلى النتائج التي مكنتنا من خلالها قبول أو رفض الفرضيات.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر و تقدير

مقدمة عامة 1

الفصل الاول: مفاهيم حول التدقيق المحاسبي 5

تمهيد 5

المبحث الاول: ماهية التدقيق المحاسبي 6

المطلب الاول: مراحل تطور التدقيق 6

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي 7

المطلب الثالث: أنواع و مبادئ و أهداف التدقيق 8

انواع التدقيق المحاسبي 8

اهداف و اهمية التدقيق 12

مبادئ التدقيق 15

المبحث الثاني: دور و اثر التدقيق في المؤسسة 17

المطلب الاول: تدقيق الحسابات في الجزائر 18

مدقق الحسابات في الجزائر 18

مهمة مدقق الحسابات 18

خصائص مهمة مدقق الحسابات 19

المطلب الثاني: الاداء في المؤسسة 21

تقييم الاداء في المؤسسة 22

خلاصة الفصل 23

الفصل الثاني: فعالية التدقيق في الرفع من مردودية المؤسسة 24

تمهيد 24

المبحث الاول: ماهية المردودية و مؤشراتها 25

المطلب الأول: مفهوم المردودية 25

تعريف المردودية 25

مقاييس المردودية 27

المطلب الثاني: مكونات و متطلبات المردودية 31

مكونات المردودية 31

متطلبات المردودية 35

المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي في الرفع من مردودية المؤسسة 39

المطلب الاول: اتخاذ القرارات 39

مفهوم القرار 39

انواع القرارات 41

خصائص اتخاذ القرارات 43

اهمية القرارات الادارية من الناحية العلمية و العملية 45

المطلب الثاني: تقرير المدقق الداخلي و مساهمته في تحسين الاداء المالي 46

اعداد التقارير و معاييرها في التدقيق الداخلي 46

اهداف التقرير 46

انواع التقارير 47

معايير اعداد التقرير في وظيفة التدقيق الداخلي 47

خصائص تقرير المدقق الداخلي 48

ارشادات تتعلق بالتزامات المدقق الداخلي 48
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات
القرار 49
مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات 49
خلاصة الفصل 51

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الترقية العقارية زيغام عبد القادر 52
المبحث الأول: الطريقة و أدوات جمع المعلومات 52
المطلب الأول: اختيار عينة و مجتمع الدراسة 52
الفرع الأول: تعريف المؤسسة 52
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة 53
الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة 53
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات 54
الفرع الأول: أدوات جمع المعلومات 54
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة 54
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 55
المطلب الأول: عرض النتائج 55
المطلب الثاني: مناقشة النتائج و اختبار الفرضيات 58
الفرع الأول: دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة 58
الفرع الثاني : تأثير وظيفة التدقيق الداخلي على الإجراءات الإدارية 58
الفرع الثالث: اختبار الفرضيات 58
خلاصة الفصل 61